دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الشراكة بين المكتبات العامة ومنظمات الأعمال : دراسة على المكتبات العامة بمصر أنموذجا
المصدر:	المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات
الناشر:	جامعة القاهرة - كلية الآداب - قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات
المؤلف الرئيسي:	هيكل، وليد محمد
المجلد/العدد:	مج1, ع2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2019
الشهر:	يوليو
الصفحات:	9 - 39
رقم MD:	961465
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	السياسة التعليمية، البرامج التعليمية، الوسائل التعليمية، التعليم الجامعي، طلاب الجامعات، المكتبات الجامعية، المكتبات العامة ومنظمات الأعمال، مصر، المجتمع المصري، مستخلصات الأبحاث
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/961465

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الشراكة بين المكتبات العامة ومنظمات الأعمال:
دراسة على المكتبات العامة بمصر نموذجًا

د. وليد محمد هيكل

مدرس المكتبات والمعلومات
جامعة حلوان، كلية الآداب
walidhikal@hotmail.com

مستخلص

الهدف: تستهدفُ هذه الدراسةُ معرفةَ طبيعةِ التعاقد ومستويات الشراكة بين المكتبات العامة والقطاع الخاص المتمثل في منظماتِ الأعمالِ التي تهدف إلى الربح، وكذلك مجالات الشراكة بينهما، فضلًا عن معرفةِ عقباتِ ومعوقاتِ تنفيذِ تلك الشراكةِ، كما تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدوافع وراءَ الدخول في مثلِ هذهِ الشراكاتِ، فضلًا عن أسبابِ اختيارِ كلٍّ من الشركاءِ لبعضهم البعض. وفي السياقِ ذاتهِ، تُلقي هذه الدراسةُ الضوءَ على الإطارِ العامَّ للشراكةِ بين المكتبات العامة ومنظماتِ الأعمال.

المنهج العلمي: وفقًا لما رسمته الدراسةُ من أهدافٍ، تم الاستعانةُ بالأسلوب الميداني الذي يتفق وموضوعَ الدراسةِ، وذلك بتنفيذه على عينةٍ من المكتباتِ العامةِ في مصرَ، وبالتبعية تعتمد الدراسة على المنهج الوصفيِّ التحليليِّ لوصف خصائص المجتمع موضوع الدراسة.

الحدود: وضعت الدراسةُ حدودًا موضوعيةً تمثلت في البحثِ عن مستويات اعتمادِ الشراكةِ بين المكتباتِ العامةِ ومنظماتِ الأعمالِ، إضافةً إلى وضع حدودٍ مكانيةٍ لها متمثلة في تحديدِ المكتبات العامة بمحافظة القاهرة.

النتائج: قد خلصت الدراسةُ إلى أنه لم تُنفذ أيُّ مشروعاتِ شراكة سوى (20٪) من عينة الدراسةِ، إلا أنه يمكنُ اعتمادُ الشراكةِ بين المكتباتِ العامة ومنظماتِ الأعمال بنسبة (90٪). وفي النهاية تتخوفُ أكثرُ من (40٪) من المكتباتِ العامةِ عينةِ الدراسة من الإخفاق في تحقيقِ المستهدفِ والمرجو من تنفيذِ مشروعاتِ الشراكة مع منظمات الأعمال.

الآثار العملية: قد تساعدُ هذه النتائج المديرين والمسئولين بالمكتباتِ العامة وغيرها من المكتبات الأخرى على اختلافِ أنواعها على تطويرِ مستوى خدماتها وأنشطتها وتحسين أدائها، ويتأتَّى ذلك عن طريقِ الوفرةِ في

الميزانياتِ من خلالِ الاعتمادِ الجزئي على الدعم المالي والفنيِّ النابع من الشراكةِ المعقودةِ بين المكتبات العامة ومنظمات الأعمال.

التوصيات: انتهت الدراسةُ بمجموعةٍ من التوصياتِ كان أهمها ضرورة قيام المكتباتِ العامةِ بدراسةِ كافة التدابير التي تُؤهلها للدخولِ في شراكةٍ مع منظماتِ الأعمالِ، وأن تتوجه إلى تلك المنظماتِ من خلالِ إنشاء وحدةٍ إداريةٍ متخصصة في هذا الأمر، بجانب أهميةِ تعرفِ كافةِ القوانينِ الحاكمةِ لتنفيذ المشروعاتِ وحفظِ كافة الحقوقِ للمكتباتِ العامة.

الكلمات المفتاحية: الشراكةُ بين القطاعين العامِّ والخاصِّ؛ التعاون؛ المكتبات العامة؛ منظمات الأعمال؛ الشركات.

تمهيد

بما أن المكتبات كيانٌ حيٌّ متطور (كما قال رانجاناثان) فلابدَّ من تجسيد هذا المبدأ الديناميكي من خلال التطويرِ المستمرِّ لتلك الكيانات الهامَّة خلال ما يُعرف باتفاقيات وبروتوكولات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. فقد أصبحتِ الشراكةُ بين القطاعين العام والخاص من أكبرِ الموضوعات التي تهتمُ بها الدولُ وكذلك الباحثون بعد أن اتضحَ أن عملية التنميةِ الإداريةِ والاقتصادية والاجتماعية تعتمدُ على الاستفادةِ من جميعِ الإمكاناتِ والموارد والخبراتِ بالقطاع العام والخاص. ويُعوَّلُ على هذه الشراكة أن تساعد في معالجةِ مشكلاتِ الأجهزةِ الحكوميةِ والتحدياتِ والصعوباتِ التي تَحُدُّ من تحقيقِ الأهدافِ التنمويةِ المستهدفةِ (القحطاني، 2016).

حيثُ تشيرُ الشراكةُ إلى الأنشطةِ الاستثماريةِ التي يقوم فيها القطاعُ الخاصُّ بإنجازِ مشاريعَ وإسداءِ خدماتٍ في مجالِ البنيةِ الأساسيةِ والمشاريعِ الكبرى التي جرت العادةُ أن يَستثمِرُ فيها القطاع العام بصفة أحادية. فمن مزاياها تمكينُ الحكوماتِ من الاستفادةِ بالتمويل الخاص سِيَّما بالنسبة للدول التي تُواجهُ قيودًا وصعوباتٍ في الإنفاقِ العمومي (معهد تنمية قدرات كبار الموظفين، 2011).

كما توفر الشراكةُ بين القطاعين العام والخاص فرصةً لمشاركةِ القطاع الخاصِّ في تمويل وتصميمِ وصيانة وبناء وتشغيل مشروعات القطاع العام. وقد حان الوقتُ لزيادة حجم الشراكة بين القطاعين العام والخاص على نطاقٍ واسعٍ من الأنشطةِ في الدولةِ. وفق هذا المنظورِ يتحددُ إطارُ الشراكةِ بكونها إحدى الطرقِ لتنفيذِ البرامجِ والمخططاتِ الحكوميةِ بالشراكةِ مع القطاعِ الخاصِّ (ومصطلحُ قطاع خاص) يشملُ جميعَ الوكالاتِ غيرَ

الحكومية مثلَ الشركاتِ والمنظماتِ التَّطوعيةِ ومجموعاتِ المساعدةِ الذاتيةِ self-help[*]وشركاتِ التضامنِ والمنظماتِ المجتمعيةِ والفردية. فإن الشراكةَ تشملُ جميعَ أهدافِ الخدمةِ التي كانت تُقدمُها الحكومةُ في وقتٍ سابقٍ، وليس المقصودُ تقديمَ تنازلاتٍ (Muralidhar & Rao, 2013).

ومن بينِ النماذجِ التي اهتمتْ بالشراكةِ بين المكتباتِ ومنظماتِ الأعمال، اتضحَ أن "شركة انفو-سيس للبرمجيات" "Infosys software" في "بانجالور" "Bengaluru" قد أولت اهتمامًا لتنفيذ أكبرِ برامج التعليم في المناطق الريفية في الدولة عن طريقِ التبرع بالكتبِ في ولاية أوريسا الجنوبية في إطارِ مشروعِ (مكتبة لكل مدرسة ريفية). وقد أنشأتْ هذه المؤسسة أكثر من (1.150) مكتبة في المدارس الحكومية الريفية بتوفيرِ العديد من الكتبِ الدراسيةِ للطلابِ في جميع المراحل العمرية (Muralidhar & Rao, 2013). وفي مجالِ التعليم على سبيلِ المثالِ، بدأت حكومةُ أبو ظبي منذ عام 2006 بإسنادِ عمليةِ الإشرافِ التعليميِّ والإداريِّ إلى شركاتِ القطاعِ الخاص في مجالِ التعليم، وتهدفُ تلك الشراكةُ إلى الاستفادةِ من خبرةِ القطاعِ الخاصِّ في تحسينِ جَودةِ المُخرَجاتِ التعليمية لقطاع التعليم في أبو ظبي (البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة).

وعلى كل حالٍ، تتناولُ هذه الدراسةُ الإطارَ العام للشراكة بين المكتبات العامةِ ومنظماتِ الأعمالِ من عدة زوايا يمكن إيجازُها في عدَّة مباحثَ، منها: مستوياتُ الشراكةِ بين المكتباتِ العامةِ ومنظماتِ الأعمالِ، ومجالاتِ مشاريعِ الشراكةِ التي يُتاح لمنظماتِ الأعمال الاستثمار فيها، كذلك الأسباب التي تدفعُ جميعَ الأطرافِ للتوجه نحو إقامة شراكة حقيقية، أضف إلى ذلك توضيحُ الأهداف التي تدفع المكتبات العامة للخوض في مثل تلك الشراكات، وفي الأخير تحديد العقبات والمعوقات التي من الممكن أن تقلل من فرصِ نجاحِ إقامةِ الشراكةِ بين المكتبات العامة ومنظمات الأعمال.

مشكلة الدراسة

غني عن القول، أن المكتبةَ العامةَ هي جامعة الشعوب ومن أقدم المؤسساتِ الخدميةِ التي تُوجه خدماتها إلى جميعِ شرائحِ المجتمعِ دون تفريق؛ لذلك فإنَّ طموحَها لا حدودَ له، ولهذا فإنها بحاجةٍ إلى مصادرِ تمويلٍ خارجيةٍ تساندُ ما يُخصَّصُ لها من ميزانية الدعمِ الحكومي أو ميزانية الجهاتِ التطوعية لتحقيقِ أهدافها وتنفيذ برامجها ومشروعاتها، حيث إن في معظم دول العالم تكون ميزانية المكتبات العامة جزءًا لا يتجزأ من الميزانية

[*] إحدى الطرق المتاحة لتوفير المساندة الاجتماعية لأولئك الذين يفتقرون إليها (تايلور، 2008، ص 158). أي أنه أي عمل تطوعي يقوم به فرد أو جماعة لإشباع الحاجات الفردية أو الجماعية.

العامة للدولة لذا من الممكن أن يشكل ذلك عبئًا اقتصاديًا على الدول في بعض الأحيان، وكلما زاد اهتمام المجتمع بالمكتبات وأنشطتها زاد العبء بصورة طردية.

لذلك فإن عدمَ كفايةِ تمويلِ المكتباتِ يؤدي إلى انخفاض كفاءة مستوى الخدمات المقدمة بالمكتبات مما يكون له أثرٌ سلبيٌّ على المستفيدين (Chigbu, Ezema & Ali, 2010). وفي هذا النطاقِ دائمًا ما تكون قضيةُ تمويلِ المكتباتِ العامةِ في الكثير من البلدان مصدرًا للقلق، فإن الاستثمارَ الأكبرَ في المكتباتِ يُمكنُ أن يقطعَ شوطًا طويلًا في تحقيق أهدافِ محوِ الأميةِ والتنمية الاجتماعية من خلال مدخل الشراكة بين القطاعين العام والخاص (Muralidhar & Rao, 2013).

واستكمالًا لمجموعةِ المشكلاتِ السابقةِ التي ربما تُواجهُ الكثيرَ من المكتبات العامة، يمكن إبرازُ مشكلةِ هذه الدراسةِ في العقباتِ التي تعوقُ تنفيذ الخطط والمشاريع التطويرية من جانب، ومن جانبٍ آخر رفضِ مبدأِ التعاون المبني على أساسِ الشراكةِ بين المكتبات العامة ومنظماتِ الأعمال نتيجةَ هيمنةِ المؤسساتِ والهيئاتِ والوزاراتِ الحكوميةِ على المكتباتِ العامةِ ورفضها أي سبل للتعاون البنَّاء نتيجة البيروقراطية المعروفة في القطاع العام، ففي حال اعتمادِ المكتباتِ العامة على ما يُرصَدُ لها من ميزانيات، وما يَنتجُ عن ذلك من ضعفِ الخدماتِ والأنشطةِ المقدمةِ للمستفيدين نتيجة عدم الابتكارِ والإبداع في تنفيذ أي منها، قد يؤثر على ضمانة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

من أجل ذلك، وجب على المكتبات تخطى المشاكل التي تُواجهها من نقص في الميزانيات والمواردِ البشريةِ المتخصصةِ وكذلك القدرات والإمكانات المادية الأخرى، ولعل البحثَ عن إيجادِ تلك البدائل من المساعي الهامةِ لزيادةِ مواردها للمضي قُدمًا في تحقيق أهدافها وخدمة المستفيدين من خلالِ الشراكةِ مع منظماتِ الأعمالِ، مع ضرورةِ الالتزامِ بالموازنةِ بين كونها مؤسسةً عامةً لا تهدفُ للربح وبين شراكتها مع منظمات الأعمال في ظل التغييرات التي بدأت تُهيمنُ على فلسفات وقناعات مديري المكتبات العامة في الوقتِ الراهنِ.

أهمية الدراسة

تبرزُ أهميةُ هذه الدراسةِ من أهميةِ موضوعِ الشراكةِ بين القطاعين العامِّ والخاصِّ الذي حظي باهتمامٍ منقطعِ النظير على المستويين المحليِّ والعالميِّ، وكذلك على مختلفِ القطاعاتِ. هذا بجانب اهتمامِ الدولِ المتقدمةِ بالشراكة بين المكتباتِ ومنظماتِ الأعمالِ وما تولي إياهُ من اهتمامٍ خاصٍ على عدةِ مستوياتٍ باعتباره من الموضوعاتِ الهامةِ التي تخفف الأعباءَ المتراكمةَ على القطاع العام وما يماثله من قطاعات؛ لذلك تستمدُ هذه الدراسةُ أهميتها من أهميةِ هذا الموضوعِ الذي يتسمُ بالحداثةِ لتطبيقه في قطاعٍ كبيرٍ وهامٍّ كقطاعِ المكتباتِ ومراكزِ المعلوماتِ، وما يَعودُ بالنفع على المكتبات بوجه عام والمكتبات العامة بوجهٍ خاص من إقامة تلك المشاريع للتوفيرِ في النفقاتِ،

ولتطبيقِ أحدثِ تقنياتِ المعلوماتِ، وكذلك المرونةُ في جدولةِ أعباءِ العملِ، وما إلى ذلك من انخفاضِ معدلِ البيروقراطية.

ومن أجل إثبات فاعلية تلك الشراكات، تبنت العديدُ من الولاياتِ في أمريكا التعاونَ بين المكتباتِ ومنظماتِ الأعمالِ على أساسِ عقودٍ مبرمةٍ للشراكةِ في عملياتِ وأنشطةِ المكتباتِ، وكان ذلك خلال العِقدين الماضيين (Martin & Saviak, 2017). ولتبيانِ الدورِ الذي تلعبه الشراكةُ بين المكتباتِ العامةِ ومنظماتِ الأعمالِ، انتهت دراسةٌ أعدتها جمعية المكتبات الأمريكية إلى أن الاستفادةَ من القطاعِ الخاص يُعد أداة إدارية فعالة، طالما استُخدِمتْ بإمعانٍ وحكمةٍ مما قد ينتجُ عن ذلك تحسينٌ في خدمات المكتبات وإدارتها ((Martin & Rosa, 2015, *In*(Saviak, 2017).

وإجمالًا يُعتقد بأن تُفيد هذه الدراسةُ توجيه أنظارِ متخذي القرارِ ومديري المكتباتِ العامةِ نحو إقامة شراكةٍ فعلية بينها وبين منظمات الأعمال، وذلك لأسبابٍ عدة منها، ضعفُ الموارد والميزانيات والضغوط الأخرى، وضعفُ الخبراتِ، وتفوق القطاع الخاص ماديًا وإداريًا على النقيضِ من القطاع العام وما يُماثلهُ من جهاتٍ وقطاعاتٍ أهلية وغيرها.

لذلك كان من بين مساعي هذه الدراسة الإسهامُ في توضيحِ جوانبِ الشراكةِ لمساعدةِ وحثِّ المديرين والمسئولين بالمكتباتِ العامة على اتخاذِ القراراتِ الإدارية بشأنِ إقامةِ مشروعاتِ شراكةٍ بينها وبين القطاع الخاصِّ للاستفادةِ المتبادلةِ بين كفاءةِ المكتباتِ العامةِ والقطاعِ الخاصِّ ذي القدراتِ والإمكاناتِ المتقدمة، مما يُعزِّزُ ويجوِّدُ الخدماتِ المقدمةِ بالمكتباتِ العامة، من أجل أنْ تفيَ بمتطلباتِ التنميةِ المستدامة.

تساؤلات الدراسة

وانطلاقًا من مشكلة الدراسةِ وأهميتها، يمكنُ وضع تساؤلٍ أساسيٍّ: ما الإطارُ العامُّ للشراكةِ بين المكتباتِ العامة ومنظماتِ الأعمال؟

أما التساؤلاتُ الفرعيةُ فيُمكن ذكرها على النحو الآتي:

- ما واقعُ الشراكة بين المكتبات العامة ومنظمات الأعمال؟
- ما مستوياتُ الشراكة بين المكتبات العامة ومنظمات الأعمال؟
- ما أوجهُ التعاون بين المكتبات العامة ومنظمات الاعمال؟
- ما المعوقاتُ التي تُشكِّلُ عائقًا أمام نجاحات الشراكة بين المكتبات العامة ومنظمات الأعمال؟

أهداف الدراسة

يُمكنُ صياغةُ هدفٍ عام لهذه الدراسةِ، يتمثلُ في: استيضاحِ أمرِ الشراكةِ بين المكتباتِ العامةِ ومنظمات الأعمال.

أما الأهدافُ الفرعية، فتتمثل فيما يلي:

- رصدُ واقع الشراكةِ بين المكتباتِ العامةِ ومنظماتِ الأعمال.
- تعرفُ مستوياتِ الشراكةِ بين المكتباتِ العامةِ ومنظماتِ الأعمالِ.
- تعرفُ مجالاتِ التعاونِ بين المكتباتِ العامةِ ومنظماتِ الأعمالِ.
- تحديدُ العقباتِ والمعوِّقاتِ التي تقف حاجزًا أمامَ إقامةِ شراكةٍ بين المكتباتِ العامة ومنظمات الأعمال مما يُقلِّل من فرص نجاحها.

مصطلحات الدراسة

الشراكة بين القطاعين العام والخاص: هي اتفاقيةٌ بين جهةٍ حكوميةٍ وشريكٍ خاص لاقتسام المخاطرِ والفرصِ في العمل التجاري المشترك الذي ينطوي على تقديم الخدماتِ العامة (دليل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، 2009). كما يعرفها "ليي" "LEE" (2005) "بأنها الترتيبات التي يجلبُ فيها القطاعان العام والخاص مهاراتهما التكميلية لمشروع ما، بمستوياتٍ مختلفةٍ من المشاركة والمسئولية، بغرض توفير الخدماتِ أو المشاريع العامة".

عرف قاموسُ المكتبات والمعلومات المباشر (ODLS) Online Dictionary for Library and Information Science بأن **المكتبات العامة**: هي المكتبةُ التي توفرُ الوصولَ غيرَ المقيد إلى موارد وخدمات المكتبات بالمجان لجميع أفراد المجتمعِ أو الحي أو المنطقةِ الجغرافية، وتمول من الميزانيةِ العامةِ إما بشكل جزئي أو كلي؛ لأن المكتباتِ العامة لديها مهامُ أوسعُ نطاقًا من المكتبات الأكاديمية والمكتبات المتخصصة تنصبُّ على تنمية مجموعاتها كي تعكسَ التنوعَ المعرفيَّ (Reitz, 2014).

كما يُعرفُّها البعضُ على أنها (أي المكتبات العامة) "مؤسساتٌ ثقافيةٌ تعليمية وتثقيفيةٌ تنشئها الدولة وتمولها من الميزانية العامة لها، وتعمل على حفظ التراث الثقافي والإنساني والفكري ليكونَ في خدمة القراء والباحثين والمواطنين من كافة الطبقات الاجتماعية والمهنية على اختلاف أعمارهم ومهنهم وثقافاتهم" (قموح، الزاحي وبوخالفة، 2013، ص 20).

مجالات الدراسة

تركزُ الدراسةُ من الناحية الموضوعية على مدى استعدادِ المكتباتِ العامة للشراكةِ بينها وبين منظماتِ الأعمالِ وكذلك الدوافعِ وراء الدخول في مثل تلك الشراكاتِ بجانبِ المعوقاتِ التي يمكنُ أن تسبقَ عقودَ الشراكةِ أو أثناء تنفيذها مع منظماتِ الأعمالِ؛ كما اتخذت الدراسةُ بعدًا مكانيًا متمثلًا في المكتباتِ العامةِ بمحافظةِ القاهرة.

منهج الدراسة وأدواته

تعتبرُ هذه الدراسة إحدى الدراسات التابعة للمنهجِ الوصفيِّ، حيثُ تهدفُ إلى دراسةِ الوضع الراهن (الغندور، 2015، ص 179)؛ لظاهرةِ الشراكةِ بين القطاعينِ العامِ والخاصِ، بإسقاطها على واقع العلاقة بين المكتبات العامة ومنظمات الأعمال؛ لتحليلها وتفسيرها وفهمها؛ لوضع الإطارِ العام لهذه الشراكةِ، من أجل معالجتِها وتطويرها.

أداة الدراسة

اتخذت هذه الدراسةُ لنفسها أداة المقابلة المقننة[*] كأداةٍ لجمعِ البياناتِ والمعلوماتِ من عينة الدراسةِ، حيث لا يتوافرُ للباحث معلوماتٌ كافيةٌ حول قضيةِ الشراكة المرادُ دراستُها، ومن أجلِ استقاء المعلومات من الواقعِ الميداني. وقد تم تحديدُ الأسئلةِ مُسبقًا ومن ثم توجيهُها إلى المبحوثين بالصياغة نفسِها وبنفس الترتيب، وتحتوي هذه الأداةُ في مجموعها على (سبعة عشر) سؤالًا، موزعةً على ثلاثةِ أقسامٍ، وهي على النحو الآتي:

- البياناتُ العامة.
- مشروعاتُ الشراكةِ بين المكتباتِ العامةِ ومنظماتِ الأعمالِ.
- إطار الشراكةِ بين المكتبات العامة ومنظمات الأعمال.

الإطار العام لمجتمع وعينة الدراسة

على ضوءِ منهجِ الدراسةِ وحدودها تم تحديدُ العينةِ على أساس العينةِ الغرضيةِ أو العمدية (غير الاحتمالية) من مجتمعِ الدراسة المتمثل في المكتبات العامة، فهي أسلوبُ معاينةٍ غيرِ احتمالية يتم فيها اختيارُ العناصرِ من المجتمعِ المستهدفِ على أساس مطابقتِها وملاءمتِها لأهدافِ الدراسةِ ومعاييرِ الإدراجِ والاستبعادِ الموجودة في العينة (دانييل، 2015). وقد تم بناؤُها وفق عدة عناصرَ يمكن إجمالها في: أن تكونَ المكتبةُ العامةُ ضمن المكتبات العامة الكبيرة من حيثُ الحجمُ والمستفيدين وكذلك السمعة، والمكتبات العامة التي لها مقوماتُ

[*] انظر الملحق رقم (1).

تقنية أولية متمثلة في توافرِ موقع إلكتروني على الويب، وبريد إلكتروني، أو أي وسيلةٍ من وسائلِ التواصلِ الاجتماعي.

فقد حرص الباحث على تنوع المكتباتِ العامة التابعة لجهاتٍ مختلفةٍ ما بين وزارة الثقافة نظرًا لأنها أحدُ أهمُ الوزاراتِ المعنيةِ بقطاع المكتباتِ في مصر، كذلك الجمعياتُ الأهلية المعنية بالثقافة في مصر؛ وانطلاقًا من هذا الإطارِ العام، قام الباحثُ بمراسلة ما يقرب من (خمسة وعشرين) مكتبة، وذلك بتوزيع أداة الدراسةِ إما بالحضور أو عبر البريد الإلكتروني فضلًا عن وسائل التواصل الاجتماعي، والموجهة لمديري المكتبات والمسئولين عن الأنشطةِ التعاونية أو من ينوبُ عنهم، وقد استجابَ لهذه الأداة عدد (ثلاث عشرة) مكتبة وبما نسبته (52٪)، وبعد استبعاد عدد (ثلاث) مكتبات أي بنسبة (12٪)، حيثُ كانت تقعُ ضمنَ فئةِ مكتباتِ الأطفالِ ومثَّلت تلك الفئة مكتبتان فقط، وكذلك تم استبعادُ ردودِ مكتبةٍ أخرى نتيجة لعدم جدية الإجاباتِ المستقبلة، ونتيجةً لما وضعته الدراسةُ من أهدافٍ وحدودٍ وشروطٍ لمجتمع الدراسةِ استُبعِدت تلك المكتباتُ من عينة الدراسة، ونظرًا لذلك بلغت عينة الدراسة (عشر) مكتبات بنسبة تقدر بـ (40٪) من المكتباتِ العامةِ التي تَوجَّه الباحثُ إليها بأداةِ الدراسةِ وفقًا للشروطِ المرسومةِ والمحيطِ الجغرافي، انظر الجدول التالي رقم (1).

جدول رقم (1) عينة الدراسة

الهيئة	المكتبة
وزارة الثقافة	مكتبة مصر العامة (المركز الرئيسى)
	مكتبة مصر العامة (فرع الزيتون)
	مكتبة مصر العامة (فرع الزاوية الحمراء)
	مكتبة القاهرة الكبرى
جمعية مصر للثقافة وتنمية المجتمع	مكتبة المركز الثقافى
	مكتبة 6 أكتوبر
	مكتبة شبرا الخيمة
	مكتبة خالد بن الوليد
	مكتبة المعادي
جمعية مصر الجديدة	مكتبة المستقبل

خصائص عينة الدراسة

يشير الجدول رقم (2) إلى توزيع المكتبات العامة عينةِ الدراسة حسب متغير المجموعات المقتناة، ويُلاحَظُ عند النظر إلى الجدولِ أن أكثرَ الأعدادِ تكرارًا كانت بنسبة (50٪) للمجموعات من (30.000) إلى أقل من (40.000). كما يتبين من الجدول رقم (3) أن أشكالَ مصادرِ المعلومات المقتناة انحصرت في الشكل التقليديِّ المطبوع وهي النسبة العليا، وأيضًا كوسائط متعددة باعتبارها الفئة الثانية بنسبة 80٪، والنسبة الأقل كانت 30٪ تُنسب لقواعد المعلومات.

جدول رقم (2) مجموعات المكتبات عينة الدراسة

أعداد المجموعات المقتناة	التكرار	النسبة
من 30.000 إلى أقل من 40.000	5	50%
أكثر من 100.000	2	٪20
من 20.000 إلى أقل من 30.000	2	٪20
من 80000 إلى أقل من 90000	1	٪10

جدول رقم (3) أشكال مصادر المعلومات بمكتبات عينة الدراسة

الفئة	التكرار	النسبة
مطبوع	10	100%
وسائط متعددة	8	80%
قواعد معلومات	3	30%

يُظهرُ الشكل التالي رقم (1)، نِسبَ توزيع خدماتِ المعلوماتِ المُقدمةِ بالمكتباتِ العامةِ عينةِ الدراسة، فمن الملاحَظِ أن خدمةَ الاطلاع الداخلي قد تصدرت أعلى نسبة بلغت (100٪) وهذا أمرٌ طبيعي بسببِ أن جميعَ المكتباتِ العامةِ عينة الدراسة ذاتُ (فئة المكتبات مفتوحة الأرفف)، يلي ذلك خدمةُ الإعارة بنسبة (90٪) وهذا يرجعُ لسياسةِ مكتبةِ القاهرةِ الكبرى في الاكتفاء بالاطلاع والتصوير الورقي لمصادر المعلومات التقليدية، وفي نفس المرتبة خدمةُ البحث في الفهرس الإلكتروني للمكتبة، كما يُلاحظ أن أقل خدمةٍ مقدمةٍ في المكتباتِ عينةِ الدراسة كانت لخدمة الحجز الأكاديمي والخدمة المرجعية الرقمية بنسبة (10٪) لكل منهما.

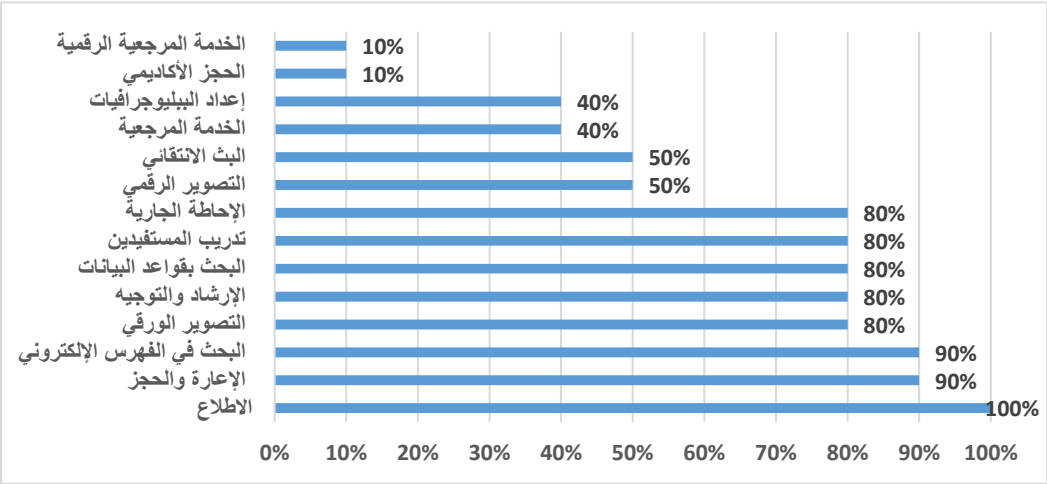

شكل رقم (1) خدمات المعلومات التي تقدمها المكتبات العامة عينة الدراسة

كما يوضح الشكل رقم (2)، مدى تنوع الأنشطة ما بين دوراتٍ تدريبيةٍ وندواتٍ وورشِ عملٍ مقدمةٍ بجميع المكتبات عينة الدراسة، بينما حلقاتُ النقاشِ تتوافرُ في (90٪) من عينة الدراسة، أما تنظيمُ المؤتمراتِ والرحلاتِ الخارجيةِ تُقدَّم بنسبة (60٪) بالمكتبات العامة عينةِ الدراسة.

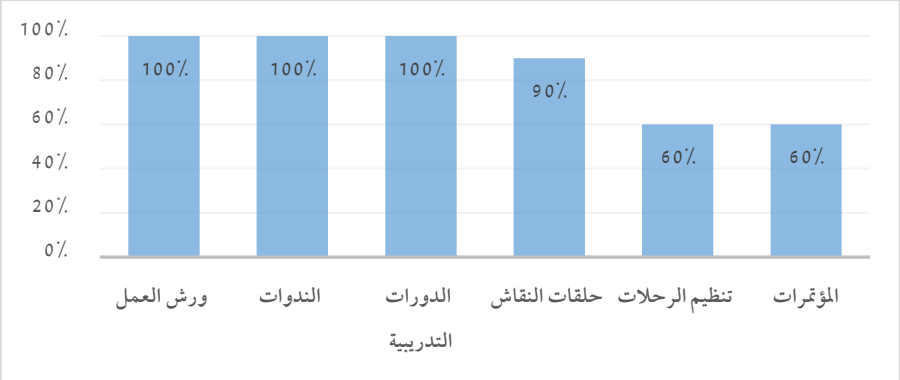

شكل رقم (2) الأنشطة التي تقوم بها المكتبات عينة الدراسة

ويتضحُ من الشكل رقم (3)، مدى تنوع فئاتِ اختصاصيي المكتباتِ والمعلوماتِ المؤهلين بالمكتباتِ العامة عينةِ الدراسة، وكانت غالبيةُ الأعدادِ تتراوح فيما يقل عن (خمسة) أفراد بالمكتبة الواحدة، ويقدر ذلك بنسبة (40٪) من عينة الدراسة، بينما أقلهما عددًا من هم أكثر من (خمسة وثلاثين) فردًا بمكتبة واحدة فقط، وذلك بنسبة تبلغ (10٪).

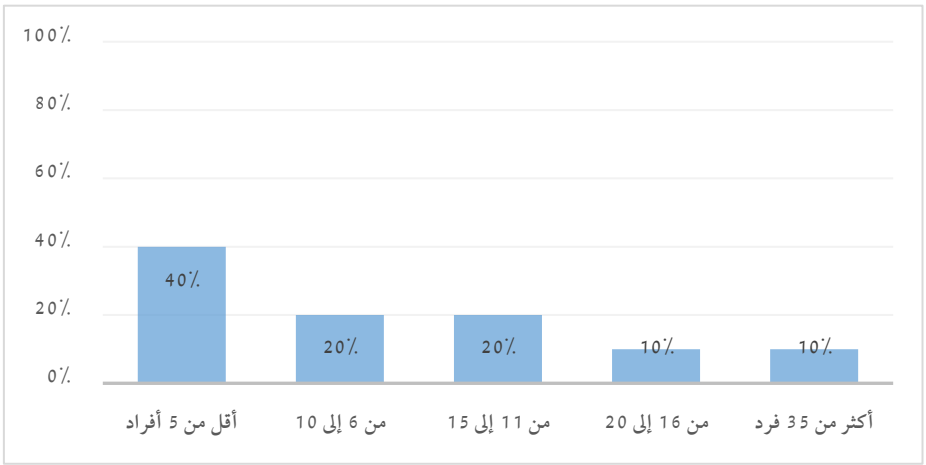

شكل رقم (3) عدد المهنيين المؤهلين

ويبين الشكل رقم (4)، تباينَ فئاتِ الدعمِ المالي بين عينة الدراسة، مع الأخذ بعينِ الاعتبار أنَّ بعض المكتبات لها مصادرُ دعمٍ متعددةٍ، فقد تصدرت قائمة تلك الفئاتِ الميزانياتِ ذاتيةِ التمويل، وبلغت نسبةً قدرها

(50٪)، وبنفس النسبة تظهرُ مساهماتُ الأفراد كأحدِ مصادر دعم ميزانياتِ بعض المكتباتِ العامة، في حين أن بعضَ المكتبات العامة تنتمي إلى ميزانية الدولة بنسبة (40٪)، وبنفس النسبة تمامًا تنتمي بعضُ المكتباتِ إلى جمعياتٍ أهليةٍ، بينما مكتبات أخرى تُمَوَّلُ من قبل منظمات إقليمية ودولية بنسبة (30٪)، وأخيرًا تبلغ مساهمةُ القطاعِ الخاصَ في الميزانية بنسبة (10٪).

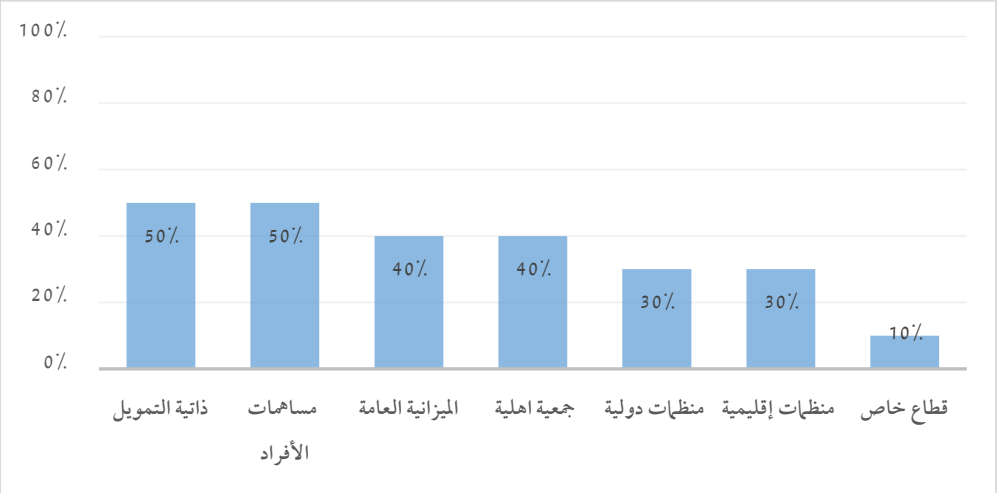

شكل رقم (4) مصادر تمويل المكتبات العامة

الدراسات السابقة والمشيلة

الدراسات السابقة

حاولت الدراسة رصدَ أدبياتِ الإنتاج الفكري في مجالِ الشراكةِ بين المكتباتِ ومراكزِ المعلوماتِ مع منظماتِ الأعمالِ عامةً وبين المكتباتِ العامةِ على وجهِ الخصوص، وذلك من خلال البحث في مختلفِ محركاتِ البحثِ الشهيرةِ، إضافةً إلى عددٍ من قواعدِ المعلوماتِ المتخصصةِ باللغةِ العربيةِ والأجنبيةِ، إلا أن نتائجَ البحثِ لم تُسفر إلا عن أربعِ دراساتٍ باللغة الأجنبية، وقد تناولتُ موضوع الشراكة بين المكتبات، على النحو الآتي:

تصفُ الدراسة التي قام بها كل من راو وموراليدهر Rao & Muralidhar (2013) مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومدى اختلافها عن مفهومِ الخصخصةِ، وذلك من خلالِ دراسةِ الوضعِ القائمِ للمكتباتِ العامة في الهندِ والحاجةِ إلى تضافرِ الجهودِ لتحسينِها. كما يؤكد الباحثان ضرورةَ تنفيذِ توصيات لجنة المعرفة الوطنية National Knowledge Commission (هدفها تطوير مجتمعٍ معرفي أكثرَ عدلًا) فيما يتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحسينِ وتطويرِ خدماتِ المكتباتِ والمعلوماتِ في الهند، كي تصبح المكتبات بمثابةِ أنظمة معلوماتٍ مجتمعيةٍ لما تتمتع به المكتبات كوظيفةٍ اجتماعيةٍ معترفٍ بها في جعلِ المعرفةِ متاحة

للجميع. هذا بالإضافة إلى تسليطِ الضوء على دور القطاع العام وشركات القطاع الخاص في تطوير المكتبات العامة من خلال نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وفي النهاية قدمت تلك الدراسةُ اقتراحاتٍ من شأنها توضيحُ كيفية تنفيذِ نموذج مقترحٍ لتطوير المكتباتِ العامةِ.

بينما قام تشيجبو Chigbu وزملاؤه بدراسةِ كيفيةِ تنفيذِ نهج الشراكةِ بين القطاعين العام والخاص في المكتباتِ لتقديم خدماتٍ ذاتِ فاعلية بغرضِ تحقيقِ رؤية نيجيريا (20.20.20). بالإضافة إلى ذلك، بحثت هذه الدراسةُ العملياتِ والقيودَ والاستراتيجياتِ بغرضِ تعزيزِ الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المكتبات. واعتمدت هذه الدراسةُ على المنهج المسحي وحددت الدراسةُ المجتمعَ المبحوثَ على مكتباتِ جامعةِ نيجيريا، واستهدفت (سبعين) اختصاصِي مكتباتٍ. وخلصت الدراسةُ بأنها حددت السماتِ الرئيسة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في المكتباتِ، وأفادت أيضًا بأن الشراكة عززت من خدماتِ المكتباتِ، كما توصلتْ إلى المحدداتِ والاستراتيجياتِ التي من شأنها تعزيزُ الشراكةِ، إضافةً إلى أن عدمَ كفايةِ تمويلِ المكتباتِ يُؤدي إلى انخفاضِ كفاءةِ مستوى الخدماتِ التعليمية المقدمةِ بالمكتبات مما كان له أثرٌ سلبيٌّ على المستفيدين بعدمِ الاكتراثِ عند استخدام المكتبات.

وفي نطاقٍ آخرَ، استهدف هندرسون (2016) الشراكات الناجحةَ بالمكتبات الأكاديمية، حيث أكد على أن عَلاقاتِ العملِ بين المكتباتِ الأكاديميةِ والمنظماتِ الخارجيةِ، تزدادُ شعبيةً وأهميةً في مناخٍ تشهدُ فيه المكتباتُ انخفاضَ الميزانياتِ ومدى جدواها بالنسبة للمجتمعِ الجامعي. وأوصى بأن تنفيذَ هذه الشراكاتِ بشكلٍ جيدٍ، يُمكن أن يخلقَ مواقفَ مفيدةً للطرفين؛ حيث يكونُ لهما تأثيرٌ كبيرٌ من خلال تجميعِ مواردهِما وخبراتهما معًا. وقد حددت هذه الورقةُ معاييرَ الشراكةِ الناجحةِ، وتقييمَ تلك الشراكات، بجانبِ مجموعةٍ من الاقتراحاتِ للمكتباتِ الأكاديميةِ التي تنوي إنشاءَ شراكةٍ منتجة ناجحة.

بينما تستكشفُ الدراسةُ التي أعدها كل من ماناجريز Manjarrez ووكر Walker(2003) الشراكاتِ بين المؤسساتِ الثقافيةِ والتعليمية المشاركةِ في التعليم المستمرِ غير الرسمي، مع التركيزِ على المكتباتِ والمتاحفِ والإذاعةِ والتلفاز. وقد تم تجميعُ البياناتِ من خلالِ مسوحات البالغين والموظفين التنفيذيين في المكتباتِ والمتاحفِ ومحطاتِ البثِّ، إضافةً إلى الفحصِ الميداني، وذلك في سبعة مجتمعاتٍ حضرية. وتم معالجة الموضوع من ستِّ زوايا: 1- سلوك الشراكة عبر الأربع مؤسسات، 2- الأفراد وفرص التعلم الاختياري، 3- مسئوليات الشراكة، 4- أنشطة الشراكات، 5-استراتيجيات مخاطر الشراكة والتخفيف من تلك المخاطر، 6- فعالية الشراكة.

الدراسات المثيلة

تناولت الدراسات التالية موضوع التعاون بين المكتبات:

أولها ما قام به شاكر (2006) بمعالجة موضوعِ الشراكةِ من زاويةٍ أخرى، وذلك من خلال الشراكةِ بين مرافقِ المعلوماتِ الببليوجرافية، حيث قام بتعريفِ المرافقِ الببليوجرافية، ثم قدَّم نبذةٌ عن أشهر هذه المرافقِ، وبعد ذلك استعرضَ نماذجَ من خدماتِ المعلوماتِ التي يُقدِّمُها المرفقُ الببليوجرافيُّ العالميُّ (مركز التحسيب المباشر للمكتباتِ Online Computer library Center)، واختتم البحث بتحليل وضعيةِ الشراكةِ العربيةِ في هذا المرفق الببليوجرافي.

وثانيها ما أعده الهدابي (2016) من دراسة هدفت إلى وصفِ وتحليلِ واقعِ التعاونِ المكتبي بين المكتباتِ ومراكز المعلوماتِ بدولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ. وفي إطارِ ذلك اعتمدت الدراسةُ على المنهجِ الوصفيُّ في وصفِ وتحليلِ ظاهرةِ الدراسةِ وتطبيقِها، كما اعتمدت على أسلوبِ البحثِ الميدانيِّ لعرضِ الوضعِ القائمِ حاليا بالنسبةِ للمشروعاتِ التعاونيةِ في الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ. علاوةً على الاستعانةِ بأسلوبِ دراسةِ الحالةِ لعرضِ وتحليلِ عينةٍ من المشاريعِ التعاونيةِ الوطنيةِ بين المكتبات على مستوى الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ. وتعرف مستوى رضا المكتباتِ المشاركةِ بالمشاريعِ المحددة، كذلك توضيحُ مستوياتُ التعاونِ بين مختلفِ فئاتِ المكتباتِ بدولة الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ، وتتعددُ أنشطةُ ومستوياتُ المشاريعِ والبرامجِ التعاونيةِ التي يتم من خلالها التعاون بين مختلف فئات المكتباتِ بذاتِ الدولةِ، وأبرز تلك الخدماتِ بعينةِ الدراسةِ الناتجة من اتفاقيةِ التعاونِ والشراكة. وقد توصلت الدراسةُ إلى أنه نتيجة لعدمِ وجودِ قوانينَ ومعاييرَ اتحاديةٍ تحكمُ عمليةَ التعاونِ المكتبي بالإمارات، هناك بعضُ المشاريع التعاونيةِ لم يُكتب لها النجاحُ أو الاستمراريةُ، بالإضافة إلى وجود مشاريعَ أخري غيرِ مكتملةِ البنيانِ حتى الآن. وفي ضوءِ ما توصلت إليه الدراسةُ من نتائجَ قام الباحث بوضعِ بعضِ المقترحاتِ التي من شأنها أن تُسهِمَ في دعمِ وتطويرِ المشاريعِ التعاونيةِ بين المكتباتِ ومراكزِ المعلوماتِ بدولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدة.

ويُمكنُ استخلاصُ ما تمَّ ذكره آنفًا من دراساتٍ سابقةٍ ومثيلةٍ، في عدة عناصرَ تعكسُ ما قد تناولته تلك الدراساتُ، وسيتم ذكرُها على النحو الآتي:

- تفسيرُ مفهوم الشراكةِ بين القطاعين العام والخاص ومدى اختلافه عن مفهوم الخصخصة.
- توضيح دورِ القطاعِ العام والقطاع الخاص فيما يتعلقُ بتطوير المكتباتِ العامة.
- دراسةُ العملياتِ والاستراتيجيات التي من شأنها تعزيزُ الشراكةِ بين القطاعين العام والخاص في المكتباتِ.

- تقييمُ الشراكاتِ بين المكتباتِ الأكاديميةِ ومنظماتِ الأعمالِ، وتقديم اقتراحات للمكتباتِ الأكاديمية بغيةَ الاستفادةِ منها لضمان إنشاءِ شراكةٍ حقيقيةٍ.
- دراسةُ الشراكاتِ بين المؤسساتِ الثقافيةِ (من بينها المكتباتُ) والمؤسساتِ التعليمية.
- البحث عن إمكانات إقامة الشراكة بين مرافقِ المعلوماتِ الببليوجرافية.
- التعريفُ بواقعِ التعاونِ المكتبيَ بين المكتباتِ ومراكزِ المعلوماتِ.

بينما تختلفُ الدراسةُ الحالية عن غيرها من الدراساتِ السابقة، في مستوى معالجتِها لموضوع الشراكةِ فضلًا عن الزاويةِ الموضوعيةِ والمنهجيةِ التي تناولتها الدراسةُ، ويمكن سردُها على النحوِ الآتي:

- دراسةُ الواقع الحالي للشراكةِ بين المكتباتِ العامةِ ومنظماتِ الأعمالِ بمصرَ.
- حصرُ المجالاتِ التي يُمكنُ أن تستهدفها منظماتُ الأعمالِ لإقامةِ شراكةٍ مع المكتباتِ العامة.
- تحديدُ الأهدافِ التي تسعى المكتباتُ العامةُ لتحقيقِها عندَ الشروعِ في شراكةٍ بينها وبين منظماتِ الأعمال.
- التعريفُ بالتحدياتِ التي تحيطُ بمشروعاتِ الشراكةِ بين المكتباتِ العامةِ ومنظماتِ الأعمال.

تحليل نتائج الدراسة

اتفق جميع المشاركين على أنه لا تُوجد أي موانع تُعيق إمكانية اعتمادِ آلية الشراكةِ بين مكتباتهم وأيٍّ من منظمات الأعمال، وذلك بنسبة عالية تقدر بـ (90٪) من المشاركين، أي أن مكتبةً واحدةً فقط هي من رفضت قبول أي شراكةٍ من نوعها، وفقًا لما يعرِضُه الشكل التالي رقم (5).

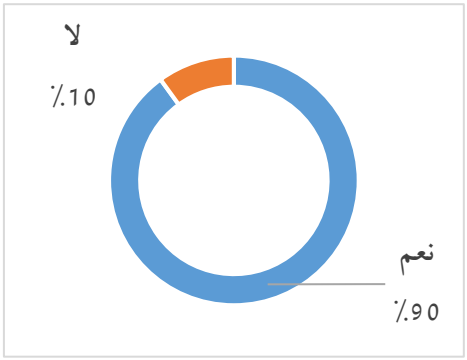

شكل رقم (5) اعتماد آلية الشراكة بين المكتبات العامة ومنظمات الأعمال

ولتعرفِ عدد المشروعات التي نُفِذت أو مازالت قيدَ التنفيذِ بالمكتبات المشاركة على نحو أكبر، وُجِدَ أن أغلبَ المكتباتِ المشاركةِ لديها بالفعل مشروعاتٌ مع جهاتٍ خارجية وذلك بنسبة (80٪)، ولكن بعد فحص

استجاباتِ وردودِ المشاركين وُجِدَ أن تلك المشروعاتِ تمت بين المكتبةِ وهيئاتٍ إما حكوميةٍ على المستوى المحلي والإقليمي وكذلك الدولي كمنظماتٍ غير ربحية، وبالتالي تم استبعادُها لعدم وفائها بشروطِ الدراسةِ التي تحصرها في مشروعاتِ الشراكةِ بين المكتباتِ العامةِ ومنظماتِ الأعمالِ المُمَثِلةِ للقطاع الخاص، لذلك يبين الشكل التالي رقم (6)، أن مشروعات الشراكة الفعلية التي تم تنفيذُها أو تلك التي قيدَ التنفيذ كانت من نصيبِ فئةِ المشروعاتِ التي تقل عن خمسةِ مشروعاتٍ، وظهرت تلك المشروعاتُ في مكتبتين فقط (هما مكتبة 6 أكتوبر، ومكتبة شبرا الخيمة) من المكتبات عينةِ الدراسةِ أي بنسبة تساوي (20٪) من عينةِ الدراسة، بينما كانت ثماني مكتبات لم تقم بتنفيذ أيٍّ من مشروعاتٍ شراكةٍ، وذلك بما نسبته (80٪).

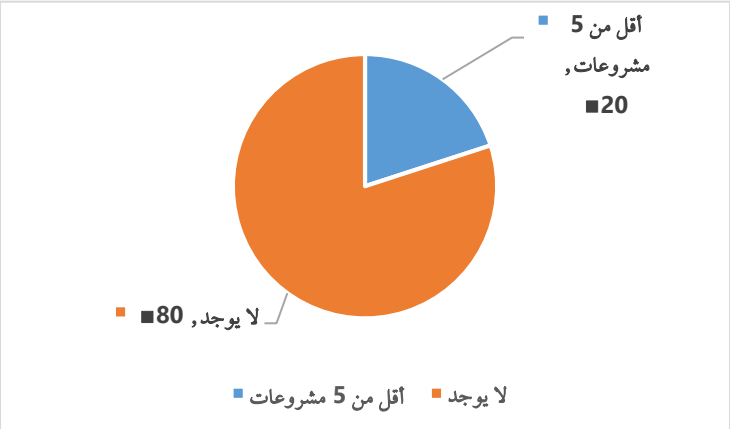

شكل رقم (6) عدد المشروعات التي نُفِّذَت أو مازالت قيد التنفيذ

وبتوجيه سؤالٍ عن أسماءِ الجهاتِ الممولةِ لتلك المشاريعِ للتأكدِ من ماهيةِ تلك الجهاتِ، أفادت مكتبتا (6 أكتوبر، ومكتبة شبرا الخيمة) بأن منظماتِ الأعمال التي تقدمت باتفاقيات وبروتوكولات تعاون مشترك معهما لإقامة العديد من مشروعات الشراكة، تمثلت في الشركة المصرية لتكرير البترول، وشركة مايكروسوفت مصر Microsoft Egypt.

ونتيجةً لما سبق، كتصفيةٍ لنتائج استجاباتِ المكتباتِ عينةِ الدراسةِ واستبعادِ المكتباتِ التي لم تنطبق عليها شروطُ إقامةِ مشاريعِ شراكةٍ فعلية، وبالاعتمادِ على استجاباتِ مكتبتي شبرا الخيمة ومكتبة 6 أكتوبر، اتضح أن مجالاتِ المشروعاتِ التي تم الاتفاقُ عليها لم تخرج عن إطار أربع فئات فقط، كان الاستحواذ فيها على تعليم أو تدريب جمهور المستفيدين بنسبة (100٪)، بينما كانت نسبةُ الفئاتِ الثلاث الأخرى تساوي (50٪) لكل فئة، قد تمثلت في تعليم أو تدريب الموارد البشرية العاملة في المكتبة، وإقامةِ المؤتمراتِ والندواتِ، وتطويرِ وتنميةِ التجهيزاتِ المادية كتحديثٍ أو شراءِ الأثاثات، وذلك كما جاء في الشكل التالي رقم (7).

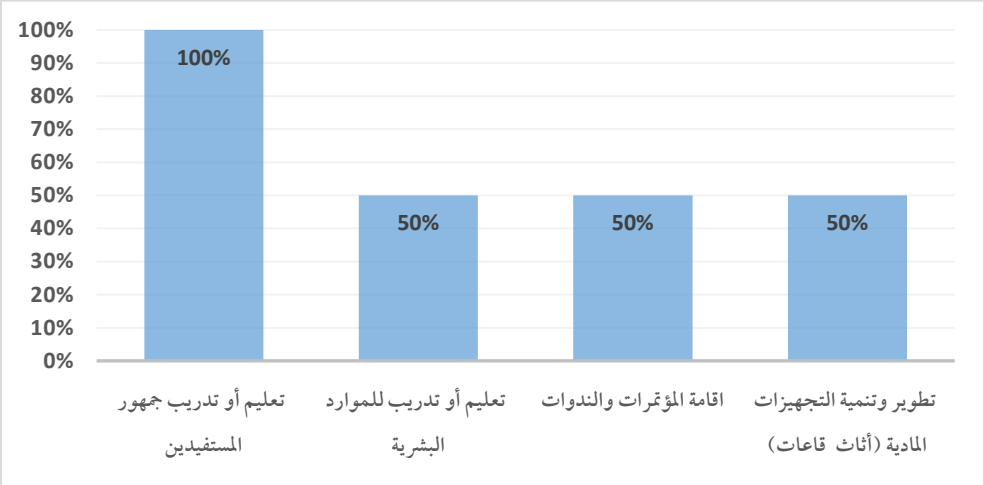

شكل رقم (7) مجالات المشروعات التي تم الاتفاق عليها

كما يوضحُ الشكل رقم (8)، استجاباتِ المكتباتِ حول الجدوى من تنفيذِ مشروعاتِ الشراكةِ، حيثُ اعتبرها الكثيرُ بمثابة الحلولِ الأساسيةِ التي يجبُ أن تلجأ إليها المكتباتُ العامة لمواجهةِ العديدِ من المشاكلِ والتحدياتِ، وذلك بما نسبته (80٪)، أما النسبةُ الباقيةُ فقدرت بـ (20٪) فكانت نظرتُها مختلفةً لمبدأ الشراكة، حيث رأت إحدى المكتبات أن هناك صعوباتٍ تواجه المكتباتِ العامة لإقامة مثل تلك الشراكات، ومن بينها البيروقراطية ورفض القيادات لتلك الشراكات، وذلك بنسبة (10٪)، أما المكتبةُ الأخرى والتي تمثل (10٪) من المشاركين، فقد رأت أنه لا جدوى من تلك المشاريع، وذلك يعود إلى خلفيتها ذات التوجه المُعارضِ منذ البداية، حيث إنها لم تقم من الأساسِ بإقامةِ أي مشروع شراكةٍ أو مشروعٍ تعاوني في تاريخها.

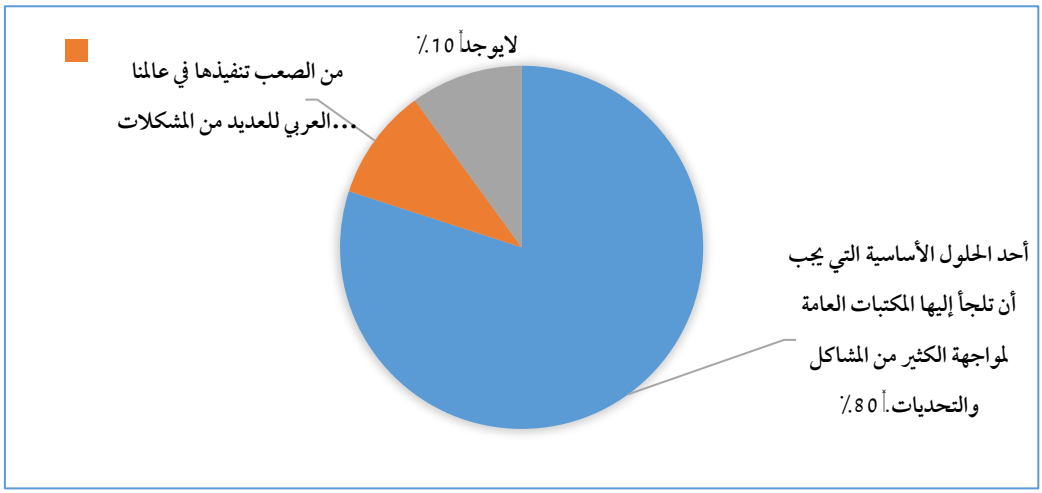

شكل رقم (8) الجدوى من تنفيذ مشروعات الشراكة مع منظمات الأعمال

وبطبيعة الحال، إذا أُقيمت شراكةٌ بين طرفين كان لابُّد من إبرام العقودِ والاتفاقياتِ بينهما لحفظ الحقوق وإذعانًا بالالتزامات، وقد تم حصرُ كافة أوجه العقودِ الممكنِ إبرامُها بين كافة الأطراف، حيث تمثلت تلك الاتفاقيات في: 1-عقود شراكة تعاونية، 2-عقود الخدمة، 3-عقود الإدارة، 4-عقود التأجير، 5-عقود الانتفاع، 6-عقود الامتياز. وأظهرت نتائجُ استجاباتِ المشاركين بأن عقودَ الشراكةِ التعاونيةِ هي التي حازت على أعلى نسبة كمرتبةٍ أولى بما يساوي (70٪)، وتعتمدُ الشراكةُ التعاونيةُ على أساسِ تبادلِ المصالحِ والمنافعِ بشكلٍ متساوٍ بين المكتبةِ ومنظمةِ الأعمال، بينما جاء في المرتبةِ الثانيةِ ما يُسمَّى بعقودِ التأجير، وذلك بنسبة (50٪)، حيث تتسمُ عقودُ التأجيرِ بقيامِ منظمةِ الأعمالِ باستئجارِ المشروع وتحمُّلِ مسئوليةِ إدارتهِ وتشغيله، وذلك بمقابلٍ مادي يتم دفعه إلى المكتبة؛ أما عقودُ الانتفاعِ فقد جاءت في المرتبةِ الثالثةِ بنسبة (40٪)، ومن مُسمَّاها فهي عقودٌ تقوم على أساسِ تحمل منظمةِ الأعمالِ عبءَ التمويلِ والتشغيلِ والإدارةِ للمشروع بُرمَّته ومن ثم انتقالُه بعد فترةٍ زمنية محددة إلى المكتبة، وجاءت عقودُ الخدمةِ في المرتبةِ الأخيرةِ بنسبة (20٪) فقط (كما جاء في الشكل رقم (9))، حيث تهدُف عقودُ الخدمةِ إلى تحملِ منظماتِ الأعمال المسئولية الكاملة عن تقديم خدمات للمكتبة كخدماتٍ استشاريةٍ أو محاسبيةٍ أو صيانةٍ. أما عقودُ الإدارةِ فهي تتسمُ بتحمُّلِ المكتبةِ مسئولية التمويل بينما يُناط بمنظمةِ الأعمالِ القيامُ بمهامَ إدارةِ المشروع، في حين أن عقودَّ الامتيازِ قد وُوجهت برفضِ جميع المشاركين بالإجماعِ، وذلك بسببِ تحملِ منظمةِ الأعمالِ مسئوليةَ التشغيلِ والإدارةِ والاستثمارِ والملكية وللمكتبةِ حقوقُ الإشرافِ والمتابعةِ وتعديلِ اللازم مع مراعاةِ المصلحةِ العامة.

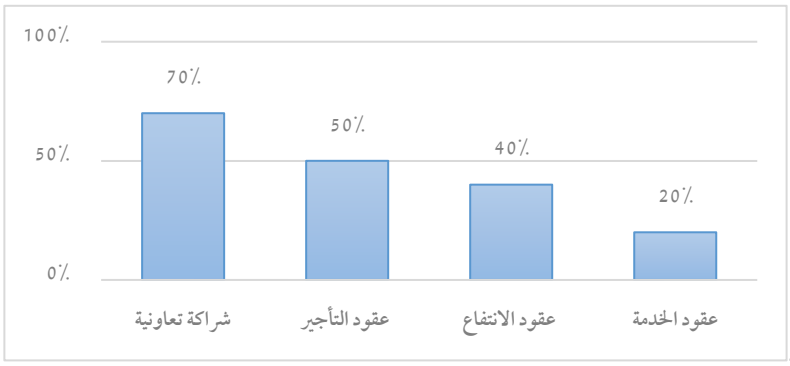

شكل رقم (9) طبيعة التعاقد المناسب بين المكتبات العامة ومنظمات الأعمال

يوضح الشكل رقم (10)، آراء مسئولي المكتباتِ العامةِ المشاركةِ في هذه الدراسةِ حولَ أكثرِ المجالاتِ التي يمكنُ أن تُساهمَ فيها منظماتُ الأعمالِ بالمساعدةِ على تطويرِها والمشاركةِ بالعملِ فيها جنبًا إلى جنبٍ مع المكتبة، وفيما يلي سيتم ذكرُ المجالاتِ التي حَظيت بأعلى نسبة تكرارية تنازليًّا من أعلى نسبة وحتى النسبة (50٪).

فقد اتفق الجميع على أن التعليم أو التدريبَ سواءٌ المُوجه لجمهورِ المستفيدين أو الموارد البشرية العامة بالمكتبةِ لهما الأولوية بالمساعدة من الدرجةِ الأولى من جانب منظماتِ الأعمالِ، وذلك بنسبة (100٪) لكلَ مجالٍ منهما، بينما جاء في المرتبة الثانيةِ مجالان هما: تبادل الخبرات واكتساب المهارات، وإقامة المؤتمرات والندوات وذلك بنسبة (70٪) لكل منهما، أما في المرتبة الثالثة فكانت لثلاثة مجالات تمثلت في: مساعدة المكتبة على تقديم خدمات مستحدثة عبر الاستعانة بالتقنيات الحديثة، وتطوير التصميم الداخلي، وكذلك التصميم الخارجي وذلك بنسبة (60٪) لكل مجال منها على حدةٍ، ويُلاحظ أن المرتبة الرابعة انصبت على الأربعة مجالات والبالغ نسبتها (50٪)، وهي كما يلي على النحو الآتي: تطوير وتنمية التجهيزات المادية من أثاثات وقاعات وأجهزة، وتنفيذ وإدارة مشاريع الرقمنة، وإقامة حلقات النقاش وورش العمل، وفي الأخيرِ محو الأميةِ المعلوماتيةِ.

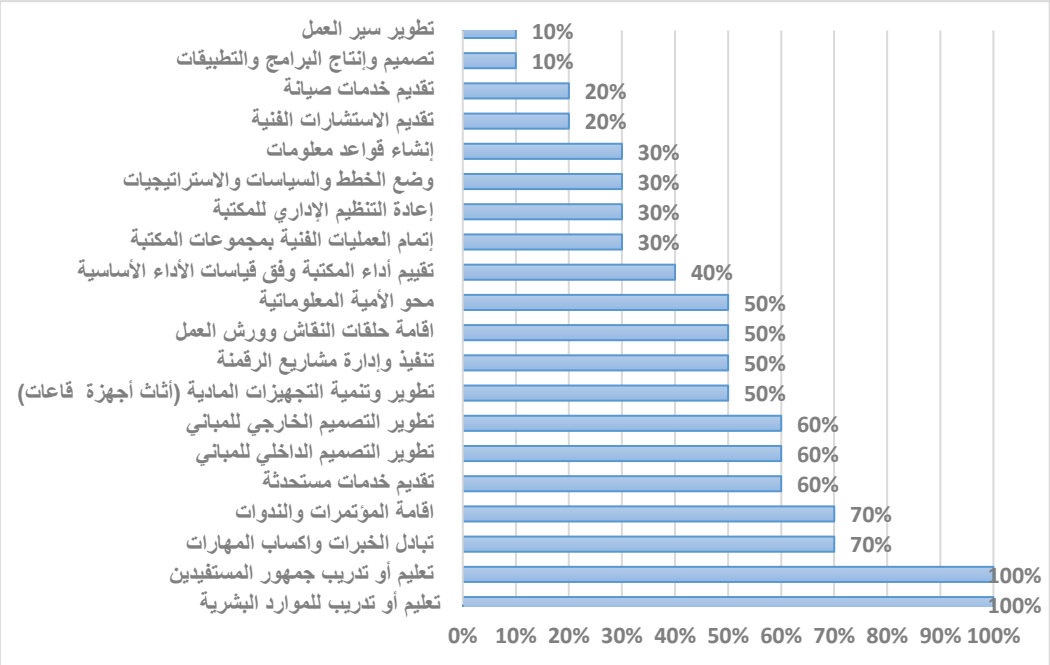

شكل رقم (10) المجالات المستهدفة لعقد الشراكات

وكان لابُّد من الاستفسارِ حول العواملِ والأسبابِ التي من ورائها يمكنُ لمنظماتِ الأعمالِ النظرُ إليها بعين الاعتبارِ لاختيارِ أيٍّ من المكتباتِ العامة للدخولِ في شراكةٍ ناجحةٍ (انظر الشكل التالي رقم 11)، فقد حظي عاملُ سمعةِ المكتبةِ على نسبة (70٪)، وبالمثلِ العاملُ المتعلقُ بمكانةِ المكتبةِ بين المكتباتِ المثيلةِ سواءً على المستوى المحلي أم الدولي، كما أن تقديمَ الخدماتِ المعلوماتية بالمكتبةِ يُساهم أيضًا في توجيه أنظارِ منظماتِ الأعمالِ إلى المكتبات، حيثُ بلغت نسبةُ اختياره من المشاركين (60٪)، وبنفسِ النسبةِ تمامًا إذا كان لدى المكتبةِ رصيدٌ متنوعٌ من مصادرِ المعلوماتِ وذو قيمة في ذات الوقت، وكذلك حرية الاطلاع على مصادرِ المعلومات المقتناةِ

بالمكتبةِ وما توفره المكتبةُ من سُبلِ الراحةِ للحصولِ على تلك الخدمة، وبالمرتبة التالية حصلَ العاملُ الخاص بامتلاك المكتبة مجموعةً كبيرةً من مصادرِ المعلوماتِ من حيث الحجمُ بنسبةٍ تُقدَّر بـ (50٪)، ولكن لم يحصل العنصر الخاص بإمكانية توافر خطة استراتيجية تحكم عمليات وإجراءات الشراكة مع القطاع الخاص إلا على نسبة قدرها (20٪) فقط، فهو بذلك ربما لن يكونَ عاملًا قويًّا لجذبِ منظماتِ الأعمالِ للمكتبة.

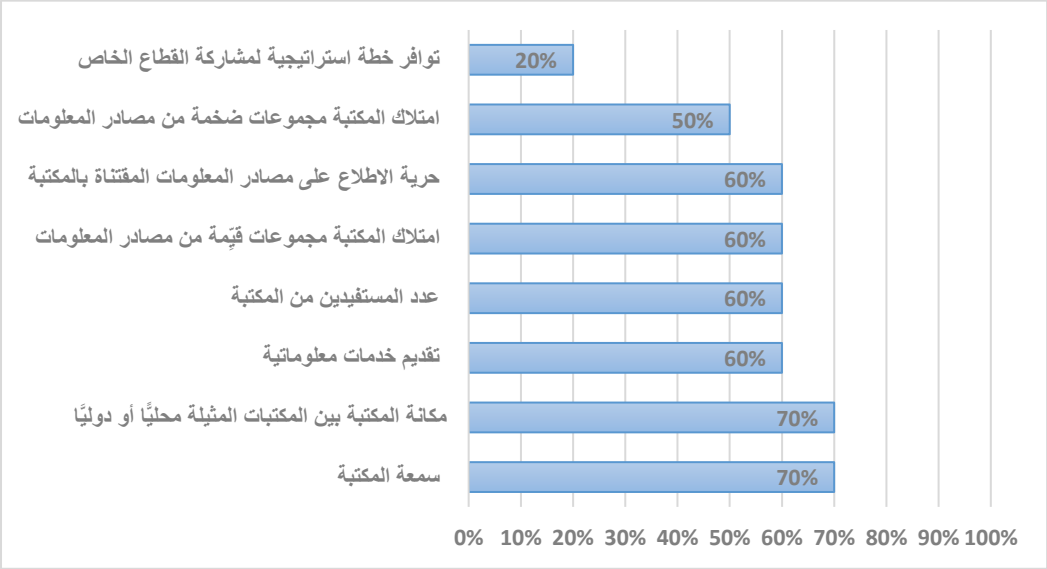

شكل رقم (11) أسباب اختيار منظمات الأعمال للمكتبة

كما يُبرز الشكل التالي رقم (12)، عن مكنونَ الأهداف التي تدفعُ المكتباتِ العامةَ إلى إنشاءِ عقودِ شراكةٍ مع منظماتِ الأعمالِ، ويتبين من الشكل أن أوَّلَ الأهدافِ التي حازت قصبَ السبقِ على ما يساوي (70٪) وهي إما لتقديمِ الدعمِ المالي الكافي لتغطيةِ التكاليف ورفع العبء بها عن كاهلِ المكتبةِ أو لتوفيرِ الأجهزةِ التكنولوجيةِ من جانبِ منظماتِ الأعمالِ. أما مجموعةُ الأهدافِ التي حققت (60٪) لكل منهما، فتمثلت في مساهمةِ منظمةِ الأعمالِ في بناءِ مجتمعٍ معرفيٍّ متكاملٍ، وتحسينِ جودةِ الخدماتِ، وتحقيقِ قيمةٍ مضافةٍ أفضلُ للخدماتِ والأنشطةِ المقدمةِ بالمكتبةِ، والمساهمةِ في تنويعِ مواردِ المكتبةِ. ويلي ذلك في المرتبة الأهدافُ المتمثلةُ في التشجيعِ على الابتكارِ والمشاركةِ والمنافسةِ، والمساهمةِ في التنميةِ الاجتماعيةِ، وترقيةِ مهاراتِ الموارِدِ البشريةِ وحصول كلٍّ منها على (50٪) لكل هدفٍ على حدة. كما توالت الأهدافُ التي أدلى بها المشاركون بنسبة (40٪) بأن من بين مساعي الشراكةِ تخفيف الأعباءِ الإدارية، وتحسينَ الأداءِ، وتحسينَ الخدمات المعلوماتية، وتوفيرِ الدعم الفنيِّ. بينما حصلت أهدافٌ أُخرى على ما يساوي (30٪) كمساهمةِ الشراكةِ على زيادةِ الكفاءةِ التكنولوجية، ومساهمتها في إدخالِ عنصرِ الابتكارِ على كافةِ عملياتِ وإجراءاتِ وخدماتِ المكتبة، وفي النهاية كان من نصيب الهدف الدافع

الأخير من وراء مشاريعِ الشراكةِ تحمل مخاطرِ الأعمالِ وفقًا لأسلوب المشاركة بين الطرفين بدلًا من طرفٍ واحد هو من يتحمل تلك المخاطر، وذلك بواقع نسبة قدرها (10٪).

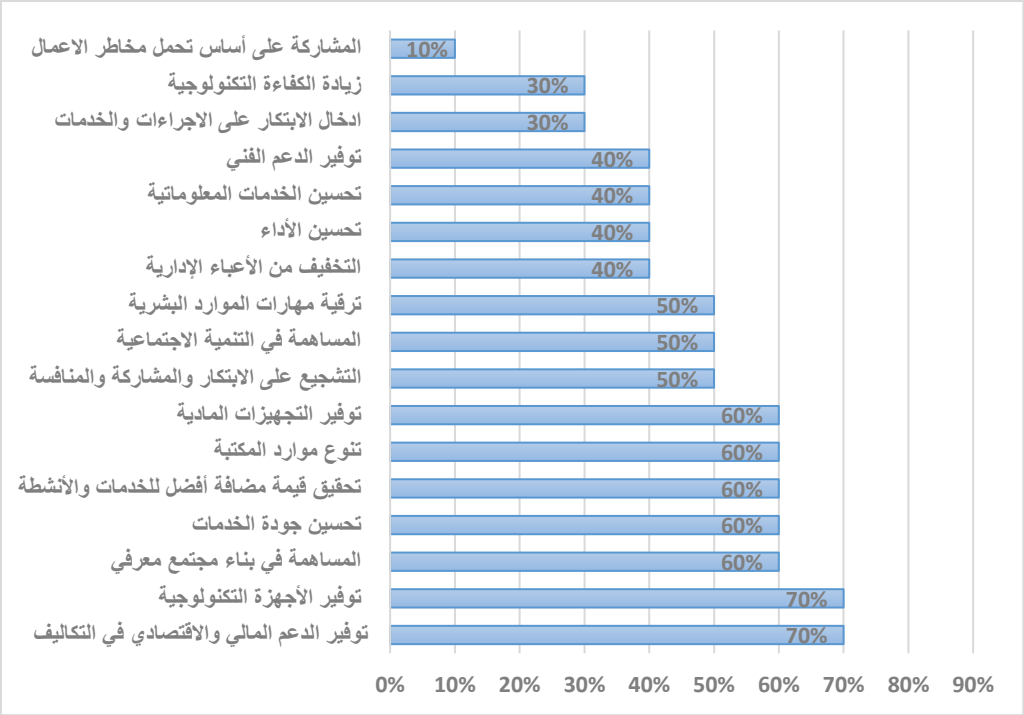

شكل رقم (12) الأهداف وراء عقد شراكات مع منظمات الأعمال

بينما يشيرُ الشكل رقم (13)، إلى النِّسبِ الخاصةِ بمجموعةِ العقبات والمعوقات التي من الممكن أن تُواجِهَ الشراكاتِ بين المكتباتِ العامةِ ومنظماتِ الأعمالِ وتحدَّ من نجاحها وإتمام مشروعاتها. وقد تبين أن أكثرهَا قد حصل على ما نسبته (40٪) متمثلًا في عدم تحقيق المستهدفِ والمرجوِّ من المخرجاتِ المُتفقِ عليها وفقَ ما خُطِّطَ له عند إبرامِ عقودِ الشراكةِ، ويلي ذلك بنفس المرتبة عدمُ قدرةِ منظماتِ الأعمالِ على الوفاءِ ببعضِ الأعمالِ المطلوبة، ثم التخوف من احتكار منظمةِ الأعمالِ لبعضِ الخدماتِ دون أخرى باعتبارها استثمارًا غنيًا لجني مزيد من الأرباح، إضافةً إلى وجودِ فجوةٍ معرفيةٍ بين منظماتِ الأعمال والمكتبات العامة، في حين بلغ تعذر استكمالِ منظمات الأعمال تنفيذ المشاريع على نسبة تقدر بـ (30٪)، بينما جاء التخوفُ أيضًا من التضاربِ في الرؤى والرسالةِ والسياساتِ بين أطرافِ الشراكةِ من استكمالِ أيِّ مشروعٍ وذلك بنسبة (20٪)، وفي الأخير كان القلقُ من أن تَنّسِب منظمةُ الأعمال كلَّ النجاحات إليها دون إظهارِ دور المكتبةِ ومجهودها، وقد حصل على نسبة ضعيفة مقارنةً بغيره من المعوقات بلغت (10٪)، وبنفس المرتبة يظهر تخوفُ الموظفين من عقدِ مشاريعِ الشراكةِ أن يكون بدايةً للاستغناء عنهم وإظهار عدم كفاءتهم وقدراتهم بما يؤول إليهم من مهام ومسئوليات.

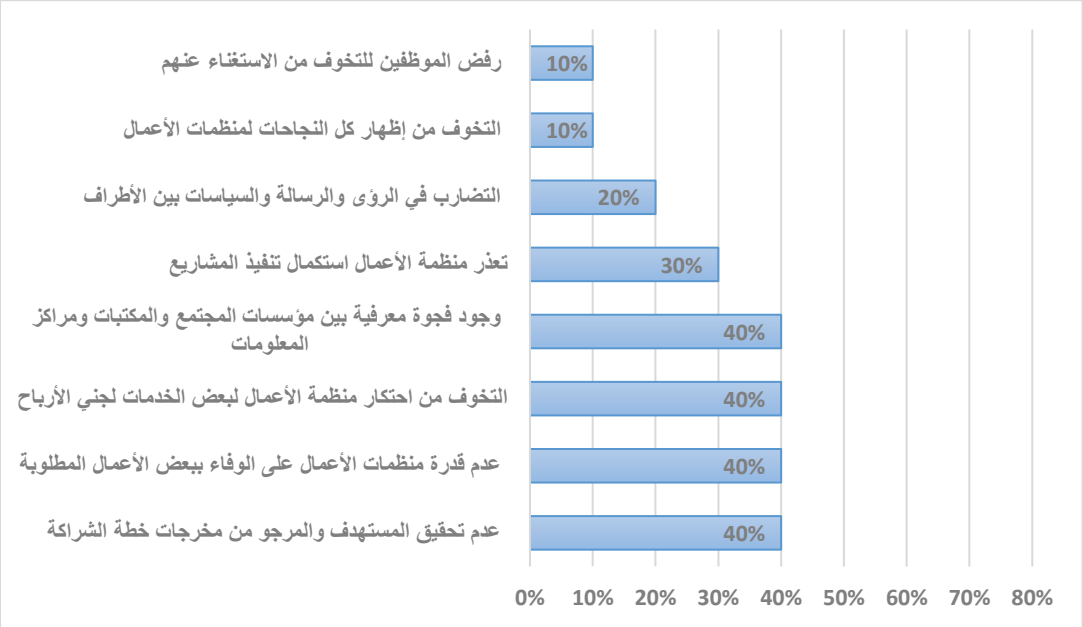

شكل رقم (13) عقبات الشراكة بين المكتبات ومنظمات الأعمال

مناقشة نتائج الدراسة

اتضح من نتائج الدراسة أن المكتبات العامةَ عينةَ الدراسةِ قد أعربت بنسبةٍ كبيرةٍ بلغت (90٪)، عن عدمِ وجودِ أي موانَع أو مُعيقاتٍ من طرفها يمكنُ أن تقفَ أمامَ اعتمادِ آلية للشراكةِ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى قبول فكرة الشراكةِ مع أيٍّ من منظماتِ الأعمالِ.

وهذا بكل تأكيدٍ يساعدُ المكتباتِ العامةِ وكافَّةِ فئاتِ المكتباتِ على البقاءِ في ظلِّ تَقلُّصِ الميزانياتِ والمواردِ، وهذا ما ذكره كلٌّ من "مارتن" و "سافياك" Martin & Saviak (2017)، بأن الحكومات لا يمكنها أن تعمل ببساطة من دون دعم منظمات الأعمال، بدايةً من توفير التقنيات للدفاع الوطني وصولًا إلى عمليات المكتبات على المستوى المحلي، إذًا ثمة حاجة إلى منظمات الأعمال لما يتوافر لديها من الكفاءةِ والابتكارِ والبساطةِ والخبرةِ والتقنيةِ مما يَؤولُ به الحالُ في نهايةِ الأمرِ إلى رضا جمهور المستفيدين.

ومن اللافت للانتباهِ أيضًا أنَّ نسبةَ المكتباتِ العامة التي استفادت من مشروعاتِ الشراكةِ مع منظماتِ الأعمالِ سواءً نُفذت أم مازالت تحتَ طورِ التنفيذ، لم تتخط نسبةً قدرُها (20٪)، وهذا بالفعل معدلٌ ضعيفٌ جدًا ولم يتحقق إلا في مكتبتين فقط من المكتباتِ العامةِ عينةِ الدراسةِ، رغمَ أن موضوعَ الشراكةِ مع القطاعِ الخاص من المجالاتِ المُطَّبَقَةِ منذُ فترةٍ زمنيةٍ طويلةٍ، وبهذا يُعَّد تطبيقه في أضيقِ الحدودِ على نطاقِ المكتباتِ العامةِ، وهذا لا يُقلل من المشروعاتِ المقامةِ حاليا ببعضِ المكتباتِ العامة محلُ الدراسةِ إلا أن جميعها لا يدخل ضمنَ نطاقِ الدراسة، حيث تمت بالشراكةِ مع القطاعِ الحكومِّي أو منظماتٍ دوليةٍ غيرِ ربحيةٍ. وبإمعانِ النظرِ في

إمكاناتِ وتجهيزاتِ هاتين المكتبتين مع المكتباتِ الأخرى عينةِ الدراسةِ، يمكن تصنيفُهما على أنهما من المكتبات العامة في مستوى متوسطٍ من ناحيةِ مجموعاتِ المكتباتِ المقتناةِ، وأعدادِ العاملين المُؤهلين، والخدماتِ المُقدمةِ، وكذلك التجهيزات التكنولوجية بكل مكتبة.

كما أسفرت نتائج الدارسة عن أن مجالاتِ مشروعاتِ الشراكةِ اقتصرت على أربعةِ مجالاتٍ، تركزت بدرجةٍ أولى وبنسبةٍ عالية على تعليم أو تدريبٍ لمجتمع المستفيدين، وفي المقابل جاء في المرتبة الثانية مجالات مثلُ: تعليم أو تدريب الموارِدِ البشريةِ، وتطويرِ وتنميةِ التجهيزاتِ المادية، وإقامة المؤتمرات والندوات.

كما أظهرت نتائج الدراسةِ، بأن (80٪) من المكتباتِ العامةِ عينةِ الدراسة قد رأت أن هناك جدوى جرَّاء الدخولِ في شراكةٍ مع منظماتِ الأعمالِ، على اعتبار أنها من أحد الحلولِ المناسبةِ والرئيسةِ التي يجبُ أن تُوضعَ في الحسبانِ بغرضِ مواجهةِ المشكلاتِ والتحدياتِ والصعوباتِ التي تُواجِهُها المكتباتُ العامة حاليا.

علاوةً على ذلك، كشفت نتائجُ الدراسةِ أن نسبةً كبيرةً من المكتباتِ العامةِ عينةِ الدراسةِ بلغت (70٪) قد انحازت إلى إبرامِ عقودِ الشراكةِ التعاونيةِ بينها وبين منظماتِ الأعمالِ كأفضلِ أشكالِ العقودِ التي يُمكن إبرامُها لتنفيذِ المشروعات، ويلي ذلك عقودُ التأجيرِ بنسبة (50٪).

مع العلم بأن شكلَ التعاقدِ بين القطاعين العام ومنظمات الأعمال يتوقفُ على المهام التي تتولاها منظماتُ الأعمالِ، وكذلك حجم المشاركة بين القطاعين في أُطُرٍ عدة تشملُ: تصميم المشروع، وتمويلِه، وتشييدِه، وتشغيلِه وصيانتِه. وبناءً على ذلك، لابُدَّ أن يقومَ القطاعُ العام (ممثلًا في المكتبات العامة) بتحديدِ أي من تلك المهام التي ستتولاها منظماتُ الأعمالِ لتنشأ بمقتضاها صورةٌ تعاقديةٌ، يمكن تنظيمُها وفق أحدِ الأشكالِ السابقِ ذكرُها (البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة).

وتشير نتائج الدراسة أيضًا، أن من بين أبرز المجالات التي بحاجة إلى مزيد من المساعدة والمساندة من قبل منظمات الأعمال، وذلك بلا أدنى شك خلال مشروعات الشراكة ينحو صوب تعليم أو تدريب الموارد البشرية وجمهور المستفيدين، وهذا إن دل فإنما يدل على أن توجهاتِ واهتماماتِ المكتباتِ العامةِ تنصب بصورةٍ كبيرةٍ على هذا المجال، فذلك ملاحظ من نتائج الدراسة السابق ذكرها آنفًا، حول أكثر المشروعات تنفيذًا، فكانت في نفس المجال تقريبًا.

ويتضح من كل ما سبق، بأن مستقبل المكتبات العامة مرهون بالشراكةِ بينها وبين منظمات الأعمال كمدخلٍ استراتيجيٍّ باعتباره ضرورة حتمية لتنميةِ مواردِها البشرية، وتنمية كفاءتها الإدارية، وزيادةِ قدرتِها على إتاحةِ واستثمارِ مواردِها للجمهور، من أجلِ المحافظةِ على أدائِها بل وتحسينِه.

كما أظهرت النتائجُ أنَّ أحد أبرزِ العواملِ التي يُمكنُ أن تكونَ بمثابةِ سبب في وقوع الاختيارِ على المكتبة للدخولِ في شراكةٍ مع منظماتِ الأعمالِ، كان يتعلقُ بعاملِ سمعةِ المكتبةِ وذلك بنسبة (70٪)، وهو بكلِّ تأكيدٍ عاملٌ مكملٌ مع غيرهِ من العواملِ التي يُرجَّحُ أن تكونَ سببًا في الاختيارِ كمقتنياتِ المكتبةِ أو الخدماتِ المقدمةِ، إلا أن أغلب أفراد عينة الدراسة رجَّحوا هذا الاختيارَ كأكثرِ العواملِ الهامةِ بشأنِ أولويةِ الدخولِ في شراكةٍ مع منظماتِ الأعمالِ.

وعلى جانبٍ آخرَ، توصلتْ نتائجُ الدراسةِ إلى أن هناك مجموعةً من الأهدافِ الدافعةِ وراءَ دخولِ المكتبةِ في شراكةٍ مع منظماتِ الأعمالِ، وكانَ من أبرزِها هدفان حظيا على نسبةٍ قدرها (70٪) لكل منهما نتيجةَ ترجيحِ المشاركين لهما، وتمثل الهدفُ الأول في تقديم الدعمِ المالي الكافي لتغطيةِ التكاليف ورفع العبءِ به عن كاهل المكتبة، بينما الهدفُ الثاني اختصَّ بتوفيرِ الأجهزةِ التكنولوجيةِ من جانبِ منظماتِ الأعمالِ. ويدلُّ ذلك على ما تعُانيه المكتباتُ العامةُ من ضعفٍ في ميزانياتها، وأن موضوعَ الشراكة يمكن أن يكونَ من الحلولِ الأساسيةِ والجوهريةِ للخروجِ من الأزماتِ الاقتصاديةِ التي تضرُّ بالمكتبات العامة، في وقتٍ سادَ فيه استخدامُ الإنترنتِ والهواتفُ الذكيةِ والمصادرِ الرقميةِ بنسبٍ عالية، والعزوف عن الاستفادةِ من المكتباتِ العامة وغيرها من المكتباتِ ومراكزِ المعلوماتِ، كما أن اللجوءَ لهذه الشراكة يُعد محاولة من طرفِ المكتباتِ العامة للبقاءِ والاستمرار في تقديمِ خدماتها عبرَ ما ستوفرهُ من الأجهزةِ التكنولوجيةِ الحديثةِ وبكوادرَ بشريةٍ تتميزُ بالمهارةِ والكفاءةِ. وفي النهايةِ يُمكنُ أن تساعد الشراكةُ على إبرازِ دورِ المكتباتِ مجتمعيًّا، إضافةً إلى توفير الخبرة والمعارف التي يتمتعُ بها القطاعُ الخاصُّ مما يُسهمُ في تحسين أداءِ المكتبات.

وبصفةٍ عامة يتفقُ ما سبق مع ما ذكره " أكيتوبي وهمنيغ وشوارتز" (2007)، في أن تلك الشراكاتِ بين القطاعين العام والخاص تسمحُ للحكوماتِ بتجنبِ الإنفاقِ، وقد يتَّسمُ هذا الأمرُ بالجاذبيةِ إلى حدٍ كبيرٍ بالنسبةِ للحكوماتِ التي تُواجهُ قيودًا حالية في الإنفاق، ومن ثَمَّ فإن من الممكنِ للشراكةِ بين القطاعين أن تخففَ من قيودِ الإنفاقِ من الماليةِ العامةِ.

وأخيرًا بينت نتائجُ الدراسةِ، أن هناك مخاوفَ من عقباتٍ ومعوقاتٍ يُمكنُ أن تُعرقلَ من نجاحات الشراكةِ بين المكتباتِ العامةِ ومنظماتِ الأعمالِ مثلها مثل أيِّ تجربةٍ جديدةٍ في بدايتها، فقد أمدَّت المكتباتِ العامةِ عينةُ الدراسةِ باختياراتٍ عدةٍ عن تلك المخاوف، ولكن كان أبرزُها وأكثرُها واقعيةً بالفعل أربعةُ أهدافٍ، تمثلت في: عدم تحقيق المستهدف والمرجو من المخرجات المُتفق عليها وفق ما خُططَ له عند إبرامِ عقودِ الشراكةِ، وعدمِ قدرةِ منظماتِ الأعمالِ على الوفاء ببعضِ الأعمالِ المطلوبة، وكذلك التخوف من احتكارِ منظمةِ الأعمالِ لبعضِ الخدماتِ دونَ أخرى باعتبارِها استثمارًا غنيًّا لجني مزيدٍ من الأرباح، بالإضافةِ إلى وجودِ فجوةٍ معرفيةٍ بين

منظماتِ الأعمالِ والمكتباتِ العامة؛ وربما يكونُ كتابة ومراجعة العقودِ الإدارية لإبرام مثلِ تلك الشراكاتِ من العناصرِ الهامة كأحدِ الحلولِ الواجبِ أخذُها بعينِ الاعتبارِ لتخطِّي مثل تلك المخاوفِ، حيث تُصاغُ بدقة لحفظ الحقوقِ والالتزامِ بالواجباتِ من جميع الأطرافِ المشاركةِ، وكذلك وضع شروطٍ جزائيةٍ لمن يُخِلُّ بأي بندٍ من البنود الموقعة، فضلًا عن بذل الجهود والمحاولات للمقاربة بين سياسات واستراتيجيات وأهداف الأطراف المشاركة والتي في النهاية لابدَّ من أن تقع في نهايةِ الأمرِ في مصلحةِ المستفيدِ النهائي من المكتبات العامة لنيل رضاه وكسب ولائه.

توصيات الدراسة

في ضوء ما توصلت إليه نتائج الدراسة ومناقشاتُها يُمكنُ طرحُ مجموعةٍ من التوصياتِ؛ وهي على النحو الآتي:

- ضرورةُ دراسةِ كافَّةِ العواملِ التي تُكونُ بمثابةِ عواملِ جذبٍ لاستقطابِ منظماتِ الأعمالِ كي تُسهلُ من إقامةِ مشروعاتِ شراكةٍ حقيقيةٍ وناجحةٍ مع المكتباتِ العامةِ هذا من جانب، ومن جانب آخر العملِ على توفيرِ كافَّةِ المقوماتِ والمتطلباتِ لتنفيذِ تلك المشروعاتِ.
- ضرورةُ وضع تنميةِ مهاراتِ وقدراتِ الموارِدِ البشريةِ بالمكتبةِ وتحسينِ خدماتها في المقام الأول عند إبرام اتفاقياتِ الشراكةِ مع منظماتِ الأعمالِ، وإن لزمَ الأمرُ إعدادَ دراسةٍ بالاحتياجات قبلَ البدء في إقامة أي نوعٍ من أنواعِ الشراكات مع منظماتِ الأعمالِ.
- إنشاءُ وحدةٍ إداريةٍ بالمكتباتِ العامةِ تُكونُ معنيةً بالمبادرةِ نحوَ بناءِ شراكةٍ بين المكتباتِ العامةِ وبين منظمات الأعمالِ، وأن يُناطَ بها تفعيلُ وتيسيرُ سبلِ تلك الشراكةِ، إضافةً إلى رسم المهام الرئيسة لإنشاءِ علاقاتٍ ناجحةٍ مع منظماتِ الأعمالِ كي تحوزَ على ثقتِها ودعمِها.
- يجبُ على المسئولين عن المكتبات العامة أن يتخذوا التدابيرَ القانونيةَ اللازمةَ قبل إبرام عقودِ الشراكةِ، إضافةً إلى مراجعتِها من حيثُ الصياغةُ ووضع البنودِ التي تُحافظُ بها المكتبةُ على حقوقِها ومكانتِها في المجتمع.
- لابدَّ من اختيارِ أشكالِ وطبيعةِ العقودِ المبرمةِ مع منظماتِ الأعمالِ بما يلائم الإطارَ العامَّ للمشروعاتِ المُتفقِ عليها وكذلك سياساتُ وتوجهاتُ المكتبات العامة، وإن كانت عقودُ الشراكةِ التعاونيةِ هي الملائمة في كثير من الأحيان.
- لابدَّ من تسويقِ واستثمارِ مواردِ المكتباتِ العامةِ بما لا يُؤثرُ بالسلبِ على المستفيدِ النهائيِّ، باعتبارها أحد عوامل الجذب لمنظماتِ الأعمالِ.

- يجبُ وضعُ السياسات واللوائح التي من شأنها تنظيم وتسيير عمل الشراكة مع منظمات الأعمال كنُظمٍ ثابتةٍ تُفيد جميع المسئولين بالمكتبة، وكذلك تُكون بمثابةِ أدلةٍ استرشاديه يُستعان بها قبل البدءِ في أيِّ شراكةٍ.
- على صانعي السياسات إعادةُ النظرِ في المكتباتِ العامةِ واعتبارُها بوابةٌ للمعرفةِ للارتقاءِ بالمجتمعِ ليصبحَ مجتمعًا معرفيًّا. وعلى الحكوماتِ تشجيعُ المنظماتِ الربحيةِ على المستوى المحلي والدولي للاستثمار من خلالِ الشراكةِ بينها وبين المكتباتِ العامةِ والمؤسساتِ الثقافيةِ الأخرى.

●●●

المراجع

أولا: المراجع العربية

أكيتوبي، رناردين ، همنيغ، ريتشارد و شوارتز، غيرد (2007). الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص. واشنطن: صندوق النقد الدولي.

البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة. الشراكة بين القطاعين العام والخاص. [موقع ويب]:

https://government.ae/ar-ae/information-and-services/business/public-private-people-.partnership/public-private-partnership

تايلور، شيلي (2008). علم النفس الصحي. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

دانييل، جوني (2015). أساسيات اختيار العينة في البحوث العلمية: مبادئ توجيهية عملية لإجراء اختيارات العينة البحثية/ تأليف جوني دانييل، ترجمة طارق عطية عبدالرحمن؛ مراجعة محمد إبراهيم عقيل. الرياض: معهد الإدارة العامة.

شاكر، على كمال (2006). الشراكة العربية في المرافق الببليوجرافية العالمية: دراسة تحليلية لواقع المكتبات العربية فيOCLC . مجلة المكتبات والمعلومات العربية، س 26، ع 4 (اكتوبر).

الغندور، محمد جلال (2015). البحث العلمي بين النظرية والتطبيق. القاهرة: دار الجوهرة للنشر والتوزيع.

قموح، ناجية، الزاحي، سمية و بوخالفة، خديجة (2013). المعيار العربي الموحد للمكتبات العامة. جدة: الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات. 150 ص.

معهد تنمية قدرات كبار الموظفين (2011). الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص [تقرير]. 97 ص.

الهدابي، أحمد عبدالله (2016). البرامج والمشاريع التعاونية بين المكتبات ومراكز المعلومات بدولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة وصفية تحليلية. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، مج 23، ع45 (يناير).

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Chigbu, E. D., Ezema, J. U., & Ali, A. A. (2010). Public-Private-Partnership in Libraries for Efficient Service Delivery, for the Attainment of Vision 20: 20: 20 in Nigeria. *Journal of Applied Information Science and Technology*, 4.

Henderson, M. (2016). Successful partnerships for academic libraries. J. *New Librarianship*, 1, i.

LEE, V. (2005). Public Private Partnerships. Research and Library Services Division.

Muralidhar, D., & Rao, M. K. (2013). Development of Public Libraries through Public-private Partnershipin India: Issues and Challenges. *DESIDOC Journal of Library & Information Technology*, 33(1).

Martin, L. & Saviak, J. (2017). Public-Private Partnerships for Library Operations: a guide for local governments. Maryland (U.S.A): Library Systems & Services.

Reitz, J. M. (2014). Online Dictionary for Library and Information Science. ABC-CLIO. [Website]: https://www.abc-clio.com/ODLIS/odlis_p.aspx

Rosa, K. (2015). The state of America's libraries 2015: A report from the American Library Association. *2015-06-02]. http://www, ala. org/news/sites/ala, org. news/files/eont ent/2015 state-of-americas-libraries-report, pdf*.

Walker, C., & Manjarrez, C. A. (2003). Partnerships for Free Choice Learning: Public Libraries, Museums, and Public Broadcasters Working Together. Urban Institute, 2100 M Street, NW, Washington, DC 20037.

●●●

الملحق رقم (1)

أولًا: بيانات عامة:

1. اسم المكتبة:.....
2. مجموعات المكتبة:

○ أقل من 10.000 ○ من 10.000 إلى أقل من 20.000

○ من 20.000 إلى أقل من 30.000 ○ من 30.000 إلى أقل من 40.000

○ من 40.000 إلى أقل من 50.000 ○ من 50.000 إلى أقل من 60.000

○ من 60.000 إلى أقل من 70.000 ○ من 70.000 إلى أقل من 80.000

○ من 80000 إلى أقل من 90000 ○ من 90.000 إلى أقل من 100.000

○ أكثر من 100.000

3. أشكال مصادر المعلومات المقتناة بالمكتبة:

☐ مطبوع ☐ رقمي ☐ قواعد معلومات ☐ وسائط متعددة

4. الخدمات التي تقدمها المكتبة

☐ الاطلاع ☐ الإعارة والحجز ☐ الحجز الأكاديمي

☐ التصوير الورقي ☐ التصوير الرقمي ☐ الترجمة العلمية

☐ الإرشاد والتوجيه ☐ الإمداد بالوثائق ☐ الإحاطة الجارية

☐ البث الانتقائي ☐ الخدمة المرجعية ☐ تدريب المستفيدين ☐ النشر العلمي

☐ إعداد الببليوجرافيات ☐ إعداد الكشافات

☐ إعداد المستخلصات ☐ البحث بقواعد البيانات

☐ البحث في الفهرس الإلكتروني ☐ الخدمة المرجعية الرقمية

☐ لا يتوافر أي تجهيزات تكنولوجية:

5. الأنشطة التي تقدمها المكتبة:

☐ المؤتمرات ☐ الندوات ☐ الدورات التدريبية ☐ حلقات النقاش

☐ ورش العمل ☐ تنظيم الرحلات ☐ لا توجد أنشطة

6. عدد العاملين المؤهلين:

☐ أقل من 5 أفراد ☐ من 6 إلى 10 ☐ من 11 إلى 15

☐ من 16 إلى 20 ☐ من 21 إلى 25 ☐ من 26 إلى 30

☐ من 31 إلى 35 ☐ أكثر من 35 فرد ☐ لا يوجد أشخاص مؤهلين بالمكتبة

7. مصادر تمويل المكتبة:

☐ الميزانية العامة ☐ قطاع خاص ☐ منظمات إقليمية

☐ منظمات دولية ☐ مساهمات الأفراد ☐ ذاتية التمويل ☐ جمعيات أهلية

ثانيًا: مشروعات الشراكة بين المكتبة ومنظمات الأعمال:

8. هل يمكن اعتماد آلية الشراكة مع منظمات الأعمال في مكتبتكم؟

○ نعم ○ لا

9. أذكر عدد المشروعات التي نفذتها المكتبة أو التي ستُنفذ في مجال الشراكة مع منظمات الأعمال؟

☐ لا يوجد ☐ أقل من 5 مشروعات

☐ من 6 إلى 10 مشروعات ☐ من 11 إلى 15 مشروع

☐ من 16 إلى 20 مشروع ☐ أكثر من 20 مشروع

10. اذكر أسماء منظمات الأعمال التي تعاقدت معها المكتبة؟ (اكتب لا يوجد في حالة عدم إبرام أي اتفاقيات مع أي جهة)

.....

.....

11. حدد مجالات المشروعات التي قيد التنفيذ أو نفذت؟

☐ لا يوجد ☐ إقامة المؤتمرات والندوات

☐ إقامة حلقات النقاش وورش العمل ☐ تطوير التصميم الداخلي للمباني

☐ تطوير التصميم الخارجي للمباني ☐ تعليم أو تدريب للموارد البشرية

☐ تعليم أو تدريب جمهور المستفيدين ☐ تطوير وتنمية التجهيزات المادية (أثاث، قاعات)

☐ تطوير التجهيزات التقنية (الحاسبات الآلية، الأجهزة التقنية الأخرى)

☐ تقديم خدمات مستحدثة ☐ تصميم وإنتاج البرامج والتطبيقات

☐ إنشاء قواعد معلومات ☐ إصدار أدلة المعايير والقياسات

☐ تقييم أداء المكتبة وفق مؤشرات الأداء الأساسية

☐ إتمام العمليات الفنية بمجموعات المكتبة ☐ التغيير من أدوات العمل الفنية بالمكتبة

☐ تطوير سير العمل ☐ تنفيذ وإدارة مشاريع الرقمنة

☐ تقديم الاستشارات الفنية ☐ تبادل الخبرات واكتساب المهارات

☐ إعادة التنظيم الإداري للمكتبة ☐ الزيارات الميدانية

☐ محو الأمية المعلوماتية

ثالثًا: إطار الشراكة بين المكتبة ومنظمات الأعمال:

12. في رأيك ما الجدوى من تنفيذ مشاريع الشراكة بين المكتبة ومنظمات الأعمال؟

☐ أحد الحلول الأساسية التي يجب أن تلجأ إليها المكتبات العامة لمواجهة الكثير من المشاكل والتحديات.

☐ تعتبر من المسائل التكميلية ولا يشترط اللجوء إليها في كثير من الأحوال.

☐ من الصعب تنفيذها في عالمنا العربي للعديد من المشكلات الروتينية ورفض القيادات لها.

☐ لا جدوى من تنفيذ الشراكة بين المكتبات العامة ومنظمات الأعمال.

13. تبعًا لخبراتكم، ما طبيعة التعاقد المناسب تطبيقها على مشاريع الشراكة بين المكتبة ومنظمات الأعمال؟

☐ شراكة تعاونية (على أساس تبادل المصالح بين المكتبة ومنظمة الأعمال)

☐ عقود الخدمة (المكتبة مسئولة عن تشغيل وإدارة المشروع والخدمات)

☐عقود الإدارة (تقوم المكتبة بالتمويل ومنظمة الأعمال بإدارة المشروع)

☐ عقود التأجير (قيام منظمة الأعمال باستئجار المشروع وتحمل مسئولية إدارته وتشغيله)

☐ عقود الانتفاع (قيام منظمة الأعمال بتمويل وتشغيل وإدارة المشروع وانتقاله بعد فترة إلى المكتبة)

☐ عقود الامتياز (تحمل منظمة الأعمال مسئولية التشغيل والإدارة والاستثمار والملكية للمكتبة)

14. في رأيك ما المجالات التي تحتاج إلى مساندة من جانب منظمات الأعمال؟

☐ تعليم أو تدريب للموارد البشرية ☐ تعليم أو تدريب جمهور المستفيدين

☐ تطوير وتنمية التجهيزات المادية (أثاث، قاعات، أجهزة)

☐ تصميم وإنتاج البرامج والتطبيقات ☐ إصدار أدلة المعايير والقياسات

☐ تقييم أداء المكتبة وفق مؤشرات الأداء الأساسية

☐ إتمام العمليات الفنية بمجموعات المكتبة ☐ التغيير من أدوات العمل الفنية بالمكتبة

☐ تنفيذ وإدارة مشاريع الرقمنة ☐ عقد الأنشطة والمحافل العلمية

☐ تقديم الاستشارات الفنية ☐ تبادل الخبرات واكتساب المهارات

☐ إعادة التنظيم الإداري للمكتبة ☐ الزيارات الميدانية المتبادلة

☐ إقامة المؤتمرات والندوات ☐ إقامة حلقات النقاش

☐ تطوير التصميم الداخلي للمباني ☐ تطوير التصميم الخارجي للمباني

☐ تعليم أو تدريب للموارد البشرية ☐ تعليم أو تدريب جمهور المستفيدين

☐ إنشاء قواعد معلومات ☐ تطوير سير العمل

☐ وضع الخطط والسياسات والاستراتيجيات ☐ تقديم خدمات صيانة

☐ محو الأمية المعلوماتية

15. في رأيك، ما الأسباب التي يمكن أن تكون سببًا في اختيار منظمة الأعمال للمكتبة؟

☐ سمعة المكتبة ☐ عدد المستفيدين من المكتبة

☐ تقديم خدمات معلوماتية ☐ توافر خطة استراتيجية لمشاركة القطاع الخاص

☐ مكانة المكتبة بين المكتبات المثيلة محليًّا أو دوليًّا

☐ امتلاك المكتبة مجموعات قيِّمة من مصادر المعلومات

☐ امتلاك المكتبة مجموعات ضخمة من مصادر المعلومات

☐ حرية الاطلاع على مصادر المعلومات المقتناة بالمكتبة

16. ما الأهداف الدافعة وراء الدخول في شراكة مع منظمات الأعمال؟

☐ توفير الدعم المالي والاقتصاد في التكاليف ☐ توفير الدعم الفني

☐ توفير التجهيزات المادية ☐ توفير الأجهزة التكنولوجية

☐ ترقية مهارات الموارد البشرية

☐ تبني أسلوب إداري ديناميكي مبني على الشراكة ☐ تنوع موارد المكتبة

☐ زيادة الكفاءة التكنولوجية ☐ المساهمة في بناء مجتمع معرفي

☐ التشجيع على الابتكار والمشاركة والمنافسة ☐ المساهمة في التنمية الاجتماعية

☐ المشاركة على أساس تحمل مخاطر الاعمال ☐ التخفيف من الأعباء الإدارية

☐ تحقيق قيمة مضافة أفضل للخدمات والأنشطة ☐ تحسين جودة الخدمات

☐ تحسين الخدمات المعلوماتية ☐ تحسين الأداء

☐ إدخال الابتكار على الاجراءات والخدمات

17. ما العقبات والمعوقات التي تقف أمام تنفيذ الشراكة بين المكتبات العامة ومنظمات الأعمال؟

☐ تعذر استكمال تنفيذ المشاريع من قبل منظمة الأعمال

☐ التخوف من احتكار منظمة الأعمال لبعض الخدمات لجني الأرباح

☐ التضارب في الرؤى والرسالة والسياسات بين الأطراف

☐ نقص الكوادر البشرية العلمية المتخصصة بمنظمات الأعمال

☐ وجود فجوة معرفية بين مؤسسات المجتمع والمكتبات العامة

☐ الخوف من سيطرة منظمات الأعمال على المشاريع

☐ التخوف من إظهار كل النجاحات لمنظمات الأعمال

☐ عدم قدرة منظمات الأعمال على الوفاء ببعض الأعمال المطلوبة

☐ تاريخ منظمة الأعمال في سوق العمل

☐ رفض الموظفين للتخوف من الاستغناء عنه

☐ عدم تحقيق المستهدف والمرجو من مخرجات خطة الشراكة.

●●●

Public-private partnership in public libraries: A study on the public libraries in Egypt as a model

Dr. Walid Mohammed Heikal
walidhikal@hotmail.com

Abstract

***Objective*: This study aims to know the relation and the partnership levels between the public libraries and the private sector, which are represented by the business organizations and aims for benefits, and the partnership fields between them, as well as knowledge of obstacles and obstacles to the implementation of this partnership. This study aims to know the reason for entering such partnerships and also the reasons for choosing the partners. In addition to highlighting the general framework of partnership between the libraries and the business organizations.**

***The scientific method*: this study follows the descriptive method by applying it on a sample in the public libraries in Egypt. In addition to following the descriptive analysis way to describe the society characteristics.**

***Limits*: This study put objective limits, which are represented by searching for the relying on public libraries and the business organizations moreover choosing the area, which located in Cairo governorate.**

***Results*: The study found that only 20% of the study sample was implemented partnership projects. However, the partnership between public libraries and business organizations can be adopted by 90%. Finally, more than (40%) of the public libraries are concerned about the failure to achieve their target of implementing partnership projects.**

***Practical impacts*: These results will help the libraries managers and different types of libraries. It will also develop the level of it's services and activities. And improve its role .This will happen because of high budgets and good financial and academic support.**

***Recommendations*: There are a lot of recommendations like studying all the sides which qualify the public libraries to enter such partnership with the business organizations. It is important to install specialized administration for this issue. Secondly, to know the laws which judge installing these projects. Finally keep all the rights for the public libraries.**

***Keywords*: public-private partnership, Cooperation, public libraries, business organizations, companies.**

View publication stats